العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح

دراسة اختبارية على القوائم المالية لشركة الحكمة للأدوية من(2002_2010)

The Relationship between Financial Ratios Extracted from Statement of Cash Flows and Improving Profit Forecasting :

An Investigation Study of Financial Statements on AL_Hikma Pharmaceuticals Company

2010_2002

إعداد

محمد بسام رفيق النوباني

الرقم الجامعي

400920128

إشراف

الدكتور علي عبد الغني اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

ادارة الاعمال

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تموز ، 2011 م

ب

أنا محمد بسام النوباني

أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

الاسم: محمد بسام رفيق النوباني

التوقيع:

التاريخ: 3 / 7 / 2011 م

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح دراسة اختبارية على القوائم المالية لشركة الحكمة للأدوية من(2002_2010)**" .

وأجيزت بتاريخ : 3 / 7 / 2011 م

أعضاء لجنة المناقشة:	اسم الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور (رئيسا)	الشرق الأوسط	
الدكتور علي عبد الغني اللايذ (مشرفاً)	الشرق الأوسط	
الدكتور إيهاب نظمي (عضواً وممتحناً خارجياً)	الزرقاء الخاصة	

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي . وأتقدم بالشكر والعرفان للدكتور علي اللايذ الذي أشرف على رسالتي ولم يبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعه العلمي وحسن معاملته. كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد مطر الذي أبدى لي النصح.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، والدكتور إيهاب نظمي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة. ولا يفوتني أن أشكر أيضاً موظفي شركة الحكمة للأدوية، والزملاء الذين أسهموا في إنجاز هذه الرسالة.

الاهـــــــداء

بدانا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع وأهدية

إلى منارة العلم الإمام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى وإخواني.

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى أصدقائي وزملائي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع العنوان	الصفحة أ
	تفويض الجامعة	ب
	قرار لجنة المناقشة	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإهداء	هـ
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الأشكال	ك
	الملخص باللغة العربية	م
	الملخص باللغة الإنجليزية	س
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1_1	مقدمة	2
1_2	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
1_3	فرضيات الدراسة	5
1_4	أهداف الدراسة	6
1_5	أهمية الدراسة	7
1_6	التعريفات الإجرائية	8

الرقم	الموضوع	الصفحة
1_7	نموذج الدراسة	10
1-8	حدود الدراسة	11
1_9	محددات الدراسة	11
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**12**
2_1	الإطار النظري	13
2_1_1	تمهيد	13
2_1_2	لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية وتطورها	14
2_1_3	قائمة التدفقات النقدية	18
2_1_4	أهمية قائمة التدفقات النقدية	19
2_1_5	طرق تبويب قائمة التدفقات النقدية	21
2_1_6	طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية	24
2_1_7	الفرق بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل	28
2_1_8	التنبؤ المالي	32
2_1_9	أهمية التنبؤ المالي	33
2_1_10	التحليل المالي والتنبؤ	33
2_1_11	مفهوم التحليل المالي	34
2_1_12	أغراض التحليل المالي	35
2_1_13	التحليل المالي ومستخدموا القوائم المالية	37
2_1_14	المصادر اللازمة لتحليل المالي	39

الرقم	الموضوع	الصفحة
2_1_15	إستخدام النسب المالية	40
2_1_16	أنواع النسب المالية	40
2_1_17	مؤشرات الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	48
2-2	الدراسات السابقة ذات العلاقة	51
2_2_1	الدراسات العربية	51
2_2_2	الدراسات الأجنبية	59
2_2_3	ما يميز هذه الدراسة	63
	الفصل الثالث: الطريقة ولإجراءات	**64**
3_1	مقدمة	65
3_2	منهجية الدراسة	65
3_3	مجتمع وعينة الدراسة	65
3_4	مصادر جمع المعلومات	66
3_5	متغيرات الدراسة	67
3_6	التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة	67
	الفصل الرابع: التحليل المالي والإحصائي وإختبار الفرضيات	**69**
4_1	التحليل المالي ونتائجه لشركة الحكمة للأدوية عينة الدراسة	70
4_2	المؤشرات المالي المشتقه من قائمة التدفقات النقدية في شركة الحكمة	71
4_3	نسب الربحية في شركة الحكمة للأدوية	82
4_4	إختبار فرضيات الدراسة	105

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	**126**
5_1	نتائج الدراسة	127
5_2	التوصيات	128
	المراجع	130
	الملاحق	138

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
(2_1)	**مقارنة ما بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي**	18
(4_1)	**مؤشر النقدية التشغيلي**	72
(4_2)	**مؤشر النشاط (دليل) التشغيلي**	75
(4_3)	**مؤشر العائد على الأصول**	78
(4_4)	**نسبة حافة مجمل الربح**	82
(4_5)	**نسبة صافي الربح التشغيلي**	86
(4_6)	**نسبة صافي الربح**	90
(4_7)	**العائد على الموجودات**	94
(4_8)	**العائد على حقوق المساهمين**	98
(4_9)	**متوسط حسابي للمؤشرات**	101
(4_10)	**متوسط مؤشرات الربحية**	101
(4_11)	**تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالارباح مؤشر (حافة مجمل الربح)**	105

الرقم	المحتوى	الصفحة
(4_12)	تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالارباح مؤشر (صافي ربح العلميات)	106
(4_13)	تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالارباح مؤشر (صافي الربح)	107
(4_14)	تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالارباح مؤشر (العائد الى الموجودات)	108
(4_15)	تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالارباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)	110
(4_16)	تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالارباح مؤشر (حافة مجمل الربح).	112
(4_17)	تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (صافي ربح العمليات)	113
(4_18)	تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (صافي الربح)	114
(4_19)	تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (العائد الى الموجودات)	115
(4-20)	تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)	117
(4_21)	تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (حافة مجمل الربح)	119
(4_22)	تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (صافي ربح العمليات)	120
(4_23)	تحليل الانحدار بين العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (صافي الربح)	121
(4_24)	تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (العائد الى الموجودات)	122
(4_25)	تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالارباح، مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)	123

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
(1_1)	نموذج الدراسة	10
(4_1)	التغيرات التي حدثت في **مؤشر النقدية التشغيلي**	74
(4_2)	التغيرات التي حدثت في **مؤشر** النشاط (دليل) التشغيلي	77
(4_3)	التغيرات التي حدثت في **مؤشر** العائد على الأصول	81
(4_4)	التغيرات التي حدثت في نسبة حافة مجمل الربح	85
(4_5)	التغيرات التي حدثت في نسبة صافي الربح التشغيلي	89
(4_6)	التغيرات التي حدثت في نسبة صافي الربح	93
(4_7)	التغيرات التي حدثت في نسبة العائد على الموجودات	97
(4_8)	التغيرات التي حدثت في نسبة العائد على حقوق المساهمين	100

العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح

دراسة اختبارية على القوائم المالية لشركة الحكمة للأدوية من(2002_2010)

إعداد

محمد بسام رفيق النوباني

إشراف

الدكتورعلي اللايذ

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تحسين التنبؤ بالربح، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، للفتره الواقعة بين 2002_2010 وتم التحقق من هذا العلاقة عن طريق التحليل المالي للنسب المالية حيث استخدمت المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية مقابل نسب الربحية .

وقد قامت الدراسة على ثلاث فرضيات، وتم استخدام **أسلوب الانحدار البسيط**(Simple regression analysis) للتنبؤ بمتغيرات الدراسة التابعة (مؤشرات الربحية) والمتغيرات المستقلة (المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية) وذلك بحكم وجود متغيرين كميين كل منهما يعبر عن بيانات نسبيه.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها :

1. يوجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% أي نسبة واحده من أصل خمس نسب وهي نسبة صافي الربح، وبالتالي فإن هناك ما نسبتة 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.

2. يوجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 60% أي ثلاث نسب من أصل خمس نسب والنسب هي مجمل الربح، صافي ربح العلميات، صافي الربح ، وبالتالي فإن هناك ما نسبتة 40% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.

3. يوجد علاقة بين مؤشر العائد على الاصول وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% أي نسبة واحده من أصل خمس نسب وهي العائد على حقوق المساهمين ، وبالتالي فإن هناك ما نسبتة 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.

وأخيراً كان من أهم ما أوصت به هذه الرسالة:

1. زيادة الاهتمام والتركيز على استخدام بعض أساليب التحليل المالي في إدارة التدفقات النقدية لتنبؤ بتحسن الأرباح.

2. نظـراً لأهميـة قائمـة التـدفقات النقديـة، فيجـب الأخـذ بعـين الاعتبـار ضـرورة قيـام المسـتثمرين والمسـتخدمين للقـوائم الماليـة بـالتركيز علـى المعلومـات التـي توفرهـا قائمـة التـدفقات النقديـة، والتفريـق بـين صـافي الـربح المحاسـبي وصـافي التـدفق النقـدي مـن الأنشـطة التشـغيلية لاتخـاذ القـرارات الماليـة المناسـبة التـي تسـاعد علـى تحسين التنبؤ بالربح.

The Relationship Between Financial Ratios Extracted From Statement of cash flows and Improving Profit Forecasting :

An Investigation Study of Financial Statements on AL_Hikma Pharmaceuticals Company

2010_2002

Prepared By

Mohammad Bassam AL_Nobani

Supervised By

Dr. Ali Abudulghani AL_ Luith

Abstract

This study aims to show the role of the international indicators derived from the Statement of cash flow and their role in increasing the profit forecasting's, and the differentiation between the accounting net profits and net cash flow for the period between 2002 and 2010, This relationship has been verified through the financial analysis for the financial ratios, where the financial indicators that are derived from the cash flow statement against the profitability ratios.

The study is based on three assumptions, the simple regression analysis was used to forecast the dependent study's variables (the profitability

indicators) and the independent variable of the study (the indicators derived from the cash flow statement) due to the existence of two quantitative variables, each of them expresses a proportional data.

The flowing results have been reached:

1_ There is a relationship and improving the forecast of profit at 20% ,i.e., one out of five, and this is the net profit, therefore there is 80% indicate that there is no relationship between the cash indicator and improving the profit forecasting.

2_ There is a relationship between the cash indicator and the improvement of profit forecast at 60%,i.e, three ratios out of five ratios, where the ratios are , as follows :

The gros's profit, the net profits of operations, the net profit , therefore, there is 40% indicates that there is no relationship between the cast indicator and improvement of profit forecast.

3_ There is a relationship between the return on investment indicator and improvement of profit forecast at 20%, i.e, the ratio of one out of five, which is the return on shareholders rights, therefore there is 80% indicate that there is no relationship between the cash indicator and improvement of profit forecast.

Finally, the most important recommendations, of thesis are as follows :

1_ Increasing the interest and focus on using some methods in managing the cash flows to forecast the profit improvement.

2_ Due to the importance of the cash flows, there is necessity that the investors and the financial statements users must tacke into consideration to focus on the information provided by the cash flows, and the differentiation between the accounting net profit and the net cash flow from the operational activities of taking the appropriate financial decisions that help to improve the profit forecast.

الفصل الأول

الإطار االعام للدراسة

محتويات الفصل

1_1 مقدمة

1_2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1_3 فرضيات الدراسة

1_4 أهداف الدراسة

1_5 أهمية الدراسة

1_6 التعريفات الإجرائية

1_7 نموذج الدراسة

1_8 حدود الدراسة

1_9 محددات الدراسة

1_1 مقدمة

تركيز هذه الدراسة بشكل أساسي على قائمة التدفقات النقدية وكيفية الربط بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بعملية تحسين التنبؤ بأرباح الشركة .

وذلك لأن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها على معرفة قدرة الشركة على توفير نقدية كافية بالأجل القصير وكذلك بالأجل الطويل ، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من المركز المالي وقائمة الدخل .

إذ أن أساس إعداد القوائم المالية يختلف من قائمة لأخرى فقائمة الدخل والمركز المالي فتعتمد على أساس الاستحقاق في اعدادها وأما قائمة التدفقات النقدية تعتمدت على الأساس النقدي في إعدادها فهي تساعد على تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، فأصبح لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزء من البيانات المالية لكل فترة.

وكما صنف المعيار رقم (7) لمجلس معايير المحاسبة الدولية قائمة التدفقات النقدية كالأتي :

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2. التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية
3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

فبنـــاءً علـــى ذلـــك أصـــبحت قائمـــة التـــدفقات النقديـــة هـــي القائمـــة الرئيســـية التـــي تعبـــر عـــن مصـــادر الامـــوال واســـتخداماتها وقـــدرة الشـــركة علـــى تـــوفير نقديـــة كافيـــة قـــادرة علـــى ســـداد التزاماتهـــا ســـواء طويلـــة الأجـــل أو قصـــيرة الاجـــل وقـــدرة الشـــركة علـــى التوســـع مـــن خـــلال اســـتغلال النقديـــة المتـــوفره لـــديها بالطريقـــة الأمثـــل ووضـــع خطـــط الماليـــة ومعرفـــة كيفيـــة التنبـــؤ بتحســـين الاربـــاح، وكـــذلك تســـاعد علـــى معرفـــة الأثـــر النقـــدي لكافـــة النشـــاطات التـــي تمارســـها المنشـــأه خـــلال الفتـــره الحاليـــة مـــن خـــلال المقارنـــة بـــين رصـــيد النقديـــة أول المـــدة ورصـــيدها فـــي آخـــر المـــدة . (مطر، 2010،ص161)

كمـــا يـــتم التعـــرف علـــى العمليـــات التـــي أثـــرت فـــي النقديـــة كونهـــا أكثـــر الموجـــودات ســـيولة وأهميـــة فـــي تســـيير العمليـــات التشـــغيلية والتمويليـــة فـــي الشـــركات، لـــذلك فـــإن قائمـــة التـــدفقات النقديـــة تســـاعد الشـــركات علـــى كيفيـــة الاســـتغلال الأمثـــل للنقديـــة عـــلاوة علـــى أنهـــا أداة مهمـــة مـــن أدوات التقيـــيم لأداء الشـــركات، وبالتـــالي فاســـتخدامها ســـيكون مهمـــا لتأثيرهـــا علـــى تحســـين التنبـــؤ بالارباح المســـتقبلية (ميجـــز وأخرون ،2006، ص731) .

وعنـــدما لـــم تكـــن قائمـــة التـــدفقات معـــده بشـــكل جيـــد أو غيـــر موجـــوده أصـــلا فـــإن ذلـــك يعـــرض الشـــركة إلـــى خطـــر عـــدم تـــوفير الســـيولة فـــي الوقـــت المناســـب ممـــا يضـــيع عليهـــا بعـــض الصـــفقات، و التـــي بـــدورها تـــؤثر علـــى الأربـــاح وكـــذلك عنـــد الاحتفـــاظ

بسيولة لفتره طويلة دون العمل على استثمارها يؤدي هذا الأمر إلى تقليل نسبة الأرباح التي قد تعود على الشركة .

2_1 مشكلة و أسئلة الدراسة :

إن المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية من أهم الأدوات التي تستخدم للتخطيط والتنبؤ والتقيم للأداء المالي للشركات إلا أنه على الرغم من تلك الأهمية نلاحظ أن الكثير من الشركات لا تستخدم تلك الأداه التحليلية والرقابية في عملية التخطيط للتنبؤ بالأرباح لدى الشركة ، كما وقد لاحظنا أن العديد من الشركات لا تقوم باستغلالها في عملية توقع الظروف المستقبلية والاستفاده من القائمة في تحديد نقاط القوه و الضعف في الشركة لكي تستفيد من نقاط القوه و العمل على استثمارها بالطريقة الامثل وكذلك العمل على حل مواطن الضعف، وبناءً على هذه الأمور يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

أولاً: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح.

ثانياً: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح.

ثالثـــاً: هــل توجــد علاقــة ذات دلالــة إحصــائية بــين العائــد علــى الأصــول مــن التــدفق النقدي التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح.

3_1 فرضيات الدراسة :

بنــاءً علــى مشــكلة الدراســة والأســئلة التــي تفرعــت عنهــا, فلقــد اعتمــدت هــذه الدراســة علــى الفرضــيات التاليــة، مــن أجــل الإجابــة عــن الأســئلة الســابقة التــي تهــدف إلــى معالجة مشكلة الدراسة:

الفرضـــية العدميـــة الأولـــى (HO1): لا توجــد علاقــة ذات دلالــة إحصــائية بــين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح.

الفرضـــية العدميـــة الثانيـــة (HO2): لا توجــد علاقــة ذات دلالــة إحصــائية بــين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح .

الفرضـــية العدميـــة الثالثـــة (HO3): لا توجــد علاقــة ذات دلالــة إحصــائية بــين العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح .

4_1 أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على دور المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين التنبؤ بالأرباح في الشركات الصناعية في الأردن وسيتم تحقيق ذلك من خلال الجوانب التالية:

1. توضيح ما إذا كانت المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية تتصف بالقدره على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، للمساعده على استعمال الأموال بالطريقة الأمثل في الشركة وبالتالي تحسين التنبؤ بأرباح الشركة.
2. معرفة هل يوجد علاقة بين مؤشر النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في الاعتماد عليها في تحسين عملية تقييم و التنبؤ بالربح .
3. معرفة هل يوجد علاقة بين دليل النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح مع معرفة وتوضيح طبيعة العلاقة بينهما.
4. تبين مدى وجود العلاقة بين العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح.
5. التمييز بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية.

5_1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية دراسة قائمة التدفقات النقدية في مقدرتها على كشف مصادر الأموال واستخداماتها، بحيث تقدم المعلومات التي تمكن المستخدم من تقيم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المنشأه وفي هيكلها المالي ومقدرتها على التأثير على المبالغ و التدفقات النقدية المستقبلية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيره، وهذا بدوره يساعد على كفاءة قرارات الإدارة المالية في الشركات وسلامة اتجاه السياسات الأستثمارية و مساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات السليمة من أجل المساعدة في تحسين عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالنسبة إلى الشركة، وكذلك تساعد قائمة التدفقات بالتعرف على أوقات حدوث الفائض النقدي والعجز النقدي وهذا بدوره يعطي الفرصة للأداره المالية في الشركة على معالجة الأخطاء في الوقت المناسب وأيضا توقيت حدوثها .

كما ويعزز أهمية قائمة التدفقات النقدية كونها تستخدم أداه مساعده في التخطيط المالي من خلال المعلومات التاريخية التي تتضمنها وكذلك كمؤشر لقيمة وتوقيت التدفقات ومدى تأكد تحقق هذه التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تفيد لفحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي المساعدة على تحسين عملية التنبؤ بالارباح لدى الشركات .(جاريسون، ونوريك، 2000، ص890).

6_1 التعريفات الاجرائية

قائمة التدفقات النقدية : هى القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فتره معينة. (أبونصار وحميدات، 2009، ص102)

معادلة النقدية : هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تكون قابلة للتحول إلى مبالغ معلومة من النقد وهي خاضعة لمخاطر ضئيلة من التغير في القيمة (341ص،2010،IASCF)

التدفقات النقدية : وهي عبارة عن التدفقات الداخلة والخارجة من النقد وما يعادلها (341ص،2010،IASCF)

الأنشطة التشغيلية : وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المنشأة ، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.(أبونصار وحميدات،2009 ،ص104)

الأنشطة الاستثمارية : وهي النشاطات المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها ، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية (341ص،2010،IASCF).

الأنشطة التمويلية: هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأه (341ص،2010، IASCF).

نوعيـــة الـــربح :أنـــة كلمـــا ارتفـــع صـــافي التـــدفق النقـــدي التشـــغيلي الـــذي تحققـــه المنشـــأة خلال العام ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأه (مطر،2010 ،ص162)

الســـــيولة : هـــي قـــدرة المنشـــأه علـــى الوفـــاء بالتزاماتهـــا المســـتمرة (ميجـــز وأخـــرون ،2006 ،ص834)

الأصـــــول المتداولـــــة : النقديـــة والأصـــول الأخـــرى التـــي يمكـــن تحويلهـــا إلـــى نقديـــة أو اســـتنفادها خـــلال عـــام واحـــد أو دورة تشـــغيلية بـــدون تـــداخل عمليـــات التشـــغيل العاديـــة (ميجز وأخرون،2006 ،ص834)

نســـبة الـــديون : هـــي إجمـــالي الالتزامـــات مقســـوماً علـــى إجمـــالي الأصـــول تعبـــر عـــن نســـبة إجمـــالي الأصـــول الممولـــة بالـــديون بـــدلا مـــن رأس المـــال المملـــوك (ميجـــز وأخرون ،2006 ،ص834)

7_1 نموذج الدراسة:

الشكل رقم(1_1)

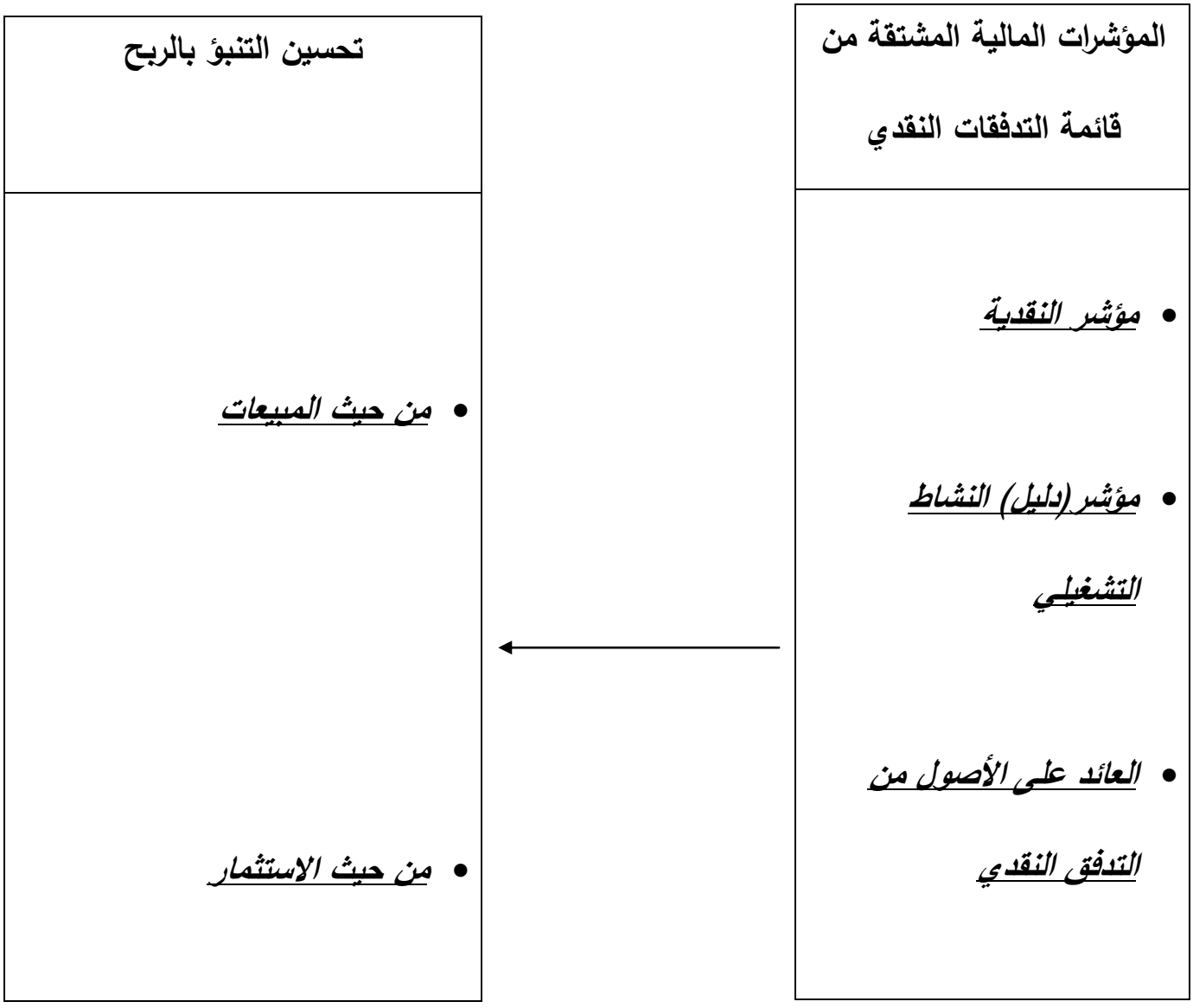

8_1 حدود الدراسة :

فقد شملت هذه الدراسة الحدود المكانية و الزمانية وفي مجال تطبيقها وبناءً على ذلك فقد كانت حدود الدراسة المكانية تتمثل في شركة صناعية مساهمة وهي شركة الحكمة للأدوية، فقد اقتصرت هذه الدراسة على موظفي القسم المالي والإدارات العليا في الشركة، أما فيما يتعلق بحدود الدراسة الزمانية كانت ممثلة من العام 2002 الى 2010 أما مجالها تطبيقها فقد تناولت قائمة التدفقات النقدية ومقدار الاستفاده منها في عملية التنبؤ بتحسين الربح وتعتبر هذه الدراسة دراسة تطبيقية لشركة الحكمة للأدوية .

9_1 محددات الدراسة :

لا تخلو هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة من المحددات التي تواجه الباحثين، وتتمثل هذه المحددات بالنقاط التالية :

1. قلة وجود دراسات سابقة محلية قامت على الربط بين مؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بتحسين التنبؤ بالربح

2.صعوبة توفر البيانات لفتره أقل من سنة لذلك سيتم حساب النسب المالية بناءً على أساس سنوي

3. وجود عدد قليل من الشركات التي قامت بالتركيز على استخدام قائمة التدفقات النقدية من أجل التنبؤ بتحسين الربح.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2_1 الاطار النظري

2_1_1 تمهيد

2_1_2 لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية وتطورها

2_1_3 قائمة التدفقات النقدية

2_1_4 أهمية قائمة التدفقات النقدية

2_1_5 طرق تبويب قائمة التدفقات النقدية

2_1_6 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

2_1_7 الفرق بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل

2_1_8 التنبؤ المالي

2_1_9 أهمية التنبؤ المالي

2_1_10 التحليل المالي والتنبؤ

2_1_11 مفهوم التحليل المالي

2_1_12 أغراض التحليل المالي

2_1_13 التحليل المالي ومستخدمو القوائم المالية

2_1_14 المصادر اللازمة لتحليل المالي

2_1_15 إستخدام النسب المالية

2_1_16 أنواع النسب المالية

2_1_17 مؤشرات الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

2_2 الدراسات السابقة ذات العلاقة

2_2_1 الدراسات العربية **2_2_3 ما يميز الدراسة**

2_1 الإطار النظري

2_1_1 تمهيد :

تعد المعلومات المحاسبية المأخوذه من القوائم المالية جزءاً أساسياً من المعلومات التي تفيد العديد من الأطراف في عملية اتخاذ القرارات المهمة، حيث يبذل المحللون الماليون جهدا كبيراً من أجل تحليل المعلومات واستخدامها في التنبؤ المالي من أجل تحسين أداء الشركة وبالتالي تحسين عملية التنبؤ بربحية الشركة، ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الفصل بتوضيح قائمة التدفقات النقدية وتاريخها وكيفية تبويبها وطرق إعدادها وأهمية قائمة التدفقات النقدية ، وكذلك سوف نقوم بالتعرف على أهميتها في عملية التحليل المالي والنسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في عملية توقع التدفقات المالي المستقبلي والتنبؤ بأرباح الشركة، وكذلك تقييم الاداء المالي للشركة وجميع هذه الأمور سوف تؤدي بدورها إلى توضيح مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين عملية التنبؤ بأرباح الشركة المستقبلية، كما سوف نتحدث عن مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة من التحليل المالي وكيفية الاستفاده من التحليل المالي والتعرف على النسب المالية وأنواعها، والتفريق بين معلومات قائمة الدخل وقائمة

التـدفقات النقديـة، جميـع هـذه الأمـور سـوف تسـاعد علـى فهـم أهميـة قائمـة التـدفقات النقدية في تحسين عملية التنبؤ بالربح .

2_1_2 لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية وتطورها

تعـد قائمـة التـدفقات النقديـة حديثـة العهـد نسـبياً مقارنـة مـع القـوائم الماليـة الأساسـية الأخـرى حيـث شـهدت هـذه القائمـة منـذ نشـوئها تطـورات ملحوظـة لتصـل الـى ماوصـلت إليـه الآن، سـواء كانـت هـذه التطـورات مـن جهـة المـداخل المتبعـة فـي إعـدادها، أو مـن حيـث صـور ونمـاذج عرضـها، أو مـن حيـث القواعـد الملزمـة بنشرها من قبل المجاميع المهنية.

كانـت الشـركات العاملـة فـي الولايـات المتحـده الأمريكيـة أول مـن بـادر بعـرض هـذه القائمـة فـي نهايـة الخمسـينيات مـن القـرن العشـرين حيـث عرضـت تحـت مسـمى مـن أيـن جـاءت الأمـوال وإلـى أيـن ذهبـت و كانـت تقتصـر علـى قـائمتين متتـاليتين للمركـز المـالي تظهـر عناصـر الزيـاده والـنقص فـي هـاتين القـائمتين علـى مـدار الفتره المحاسبية . (مطر والسويطي،2008، ص261)

وفـي عـام 1961 أصـدر المعهـد الأمريكـي للمحاسـبين القـانونين AICPA دراسـة أوصـى بهـا بتغيـر اسـم القائمـة لكـي تصـبح '' قائمـة تحليـل التـدفقات النقديـة والمـوارد الماليـة'' (Cash Flow Analysis & Fund Flow Statement)

كما أوصى بأن على جميع الشركات المساهمة العامه بإصدار ونشر القائمة . (Mosich and Larsen, 1983,p934)، كما قام المعهد نفسة عام 1963 بإصدار الرأي رقم (3) اذ أوصى بالإلتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، وأوصى بتعديل اسمها الى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها Statement of Sources and Application of Fund وضروره عرضها ضمن المعلومات المكملة عن الشركة ولكن دون أن تخضع بالضروره لمصادقة مدقق محاسبي . (AICPA, 1963, p16)

وفي العام 1971 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار الرأي رقم (19) الذي أوصى فية بما يلي(AICPA, 1981,p14) :

1. أن تصبح هذه القائمة واحده من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية .

2. تغير مسمى القائمة ليصبح قائمة التغير في المركز المالي Statement of Changes in Financial Position

3. أن يتم اعدادها وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها، إما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل التدفق النقدي

وفي عام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) البيان رقم (SFAS,NO.95) حيث ألزم جميع منشأت الأعمال بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية الصادره عن الشركات خلال الفتره المحاسبية بحيث تحل هذه القائمة محل قائمة التغير في المركز النقدي، كما أوصى بتصنيف التدفقات النقدية الى ثلاثة أنشطة رئيسية (FASB,1983 ,p34)

1. تدفقات نقدية تشغيلية Operating Cash Flows

2. تدفقات نقدية إستثمارية Investing Cash Flows

3. تدفقات نقدية تمويلية Financing Cash Flows

وتأسيساً على ما سبق فإن قائمة التدفقات النقدية مرت بمراحل كانت تعبر من خلال كل مرحلة عن حاجات متخذي القرارات ومن الأهمية بمكان التعريج بشكل مختصر على تلك المراحل وأوجة قائمة التدفقات النقدية خلال كل مرحلة (مطر،2010 ،ص156) :

1. أصدر في عام 1961 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA دراسة أوصى بها بتغير اسم القائمة لكي يصبح ''قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية''

2. عـام 1963 أصـدرت قائمـة مصـادر الأمـوال واسـتخداماتها حيـث صـدرت عـن AICPA وكـــان مـــذكره بـــرقم (3) APB opinonNo.3 وفـــي الوقـــت الحاضـر لـم تعـد الشـركات تقـوم بإعـداد هـذه القائمـة نظـرا لقلـة البيانـات التـي تقـوم بإعدادها .
3. عـــام1971 أصـــدرت قائمـــة التغيـــر فـــي المركـــز المـــالي الصـــادر عـــن (FASB) وكانـت مـذكره بـرقم (19) No.19APB opinon لكـن فـي الوقـت الحـالي يوجد عدد محدود من الشركات يقوم بإعداد هذه القائمة
4. عـام 1987 قائمـة التـدفقات النقديـة وقـد تـم إعـدادها بموجـب المعيـار رقـم (95) SAS.No.95 الصـادر عـن (FASB) وكـذلك طلـب المعيـار الـدولي رقـم (7) IAS No.7 الصادر عن IASC عام 2000 بإعدادها .

أمـا فيمـا يتعلـق بـالاختلاف مـا بـين قائمـة التـدفقات النقديـة وقائمـة التغيـر فـي المركـز المـالي فإنـة ينحصـر علـى مفهـوم مصـطلح الأمـوال فبينمـا تقـوم الثانيـة أي التغيـرات فـي المركـز المـالي علـى مفهـوم الأمـوال بمعنـى رأس المـال العامـل تقـوم الاولـى أي قائمـة التـدفقات النقديـة علـى مفهـوم الأمـوال بمعنـى النقـد والنقـد المعـادل ويمكـن توضيح الفرق ما بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1_2)

مقارنة ما بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي(مطر ،2010، ص157)

رقم	بيان	قائمة التغير في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
1_	تعريف الاموال	الاموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة
2_	أهداف القائمة	تظهر التغيرات الحادث في صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
3_	شكل القائمة	تعرض مصادر وإستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقدية مبوبة حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية
4_	أسلوب الأعداد	الطريقة المباشر، والطريقة غير المباشره، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشر، والطريقة غير المباشرة
5_	جدول رأس العامل المال	يعرض كجزء رئيسي في القائمة	لا يعرض في صلب القائمة
6_	العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة

2_1_3 قائمة التدفقات النقدية

تبين هذه القائمة الأموال ومصادر استخداماتها والمعبر عنها بالنقدية والنقدية المعادلة وأسباب التغير الحادث لهذه النقدية وتفسيرها على مدار الفتره المحاسبية، وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية، لإعطاء معلومات أكثر أهمية لمستخدم البيانات ومتخذي القرار.(Besley and other,2000, p91)

فيتضح لنا أن قائمة التدفقات النقدية تساعد على توضيح التدفقات النقدية الوارده أو المستلمة والتدفقات النقدية الخارجة أو المدفوعة من النقدية وما يعادلها، وأسباب هذه التغيرات الحادثة للنقدية خلال الفتره المحاسبية وتفسيرها لكي تساعد هذه المعلومات متخذي القرار وكذلك المستثمرين وكما تساعد هذه القائمة على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.

4_1_2 أهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن المدفوعات النقدية والمتحصلات النقدية لمنظمة الأعمال خلال الفترة المحاسبية، بالإضافة الى ذلك فإن قائمة التدفقات تساعد على توفير المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للشركة خلال الفتره المحاسبية (ميجر وأخرون، 2006، ص731) ، وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد الدائنين والمستثمرين على :

- الحكم على قدرة المنشأه على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- الحكم على قدرة المنشأه على الوفاء بتعهداتها ، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة.

- حاجة المنشأه الى التمويل الخارجي .
- أسباب الاختلافات بين مقدار صافي الدخل ، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
- تحديد الجوانب النقدية وغير النقدية للعمليات الاستثمارية والتمويلية للشركة خلال الفترة المحاسبية .
- أسباب التغيير في مقدار النقدية وما يعادلها في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

وباختصار ، يمكن الاستنتاج أن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقويم قدرة الشركة على تدبير نقدية كافية سواءً على المدى القصير أو المدى الطويل، لذلك تعتبر قائمة التدفقات مهمة من الناحية العملية لكل شخص مهتم بالصحة المالية للشركة سواء على المدى القصير أو الطويل، إذ يستطيع المستثمرون والدائنون قياس مدى قدرة الشركة على سداد التزماتها وزيادة استثماراتها، وتستطيع الإداره الاستفاده أيضا من خلال مقارنة أنشطتها مع الشركات الأخرى لمعرفة موقع الشركة مقارنة مع الشركات الأخرى وذلك من أجل تحديد المنافسين الحالين والمرتقبين.

وكما هو الحال بالنسبة لقائمتي الدخل والمركز المالي يمكن الإستفاد' من المعلومات التي تعرضها قائمة التدفق النقدي في إشتقاق مجموعة من النسب

الماليـــة مثـــل نســـب الربحيـــة التـــي يمكـــن الاسترشـــاد بهـــا فـــي تقيـــيم أوجـــه النشـــاط المختلفة خاصة فيما يتعلق باختبار مدى ملاءمة الموارد المالية لتوظيفها.

2_1_5 طـرق تبويـب قائمـة التـدفقات النقديـة Classification of Cash Flows

صنف المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية الى :

1. الأنشطة التشغيلية .
2. الأنشطة الاستثمارية .
3. الأنشطة التمويلية.

وسوف نقوم بالاطلاع على هذه المجموعات الثلاث.

1. الأنشطة التشغيلية OperatingActivities

كقاعدة عامة فإن أي معلومات تدخل ضمن حساب صافي الدخل تبوب باعتبارها من الأنشطة التشغيلية وتؤدي هذه المعلومات إما الى تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة (جاريسون وأخرون،2000، ص891)

ونلاحـظ مـن هـذا التعريـف مـن أن المبـالغ الناتجـة عـن الأنشـطة التشـغيلية بمثابـة المؤشـر الأساسـي لمـدى القـدرة التـي سـاهمت بهـا العمليـات التشـغيلية للمنشـأه فـي تـوفير تـدفقات نقديـة تكفـي للمحافظـة علـى قـدرتها التشـغيلية لـدفع توزيعـات الأربـاح والقـدره علـى تسـديد ديونهـا المقترضـة، والقيـام بعمليـات اسـتثمارية دون اللجـوء إلـى

مصـــادر التمويـــل الخارجيـــة، كمـــا أن المعلومـــات التـــي تتـــوفر عـــن التـــدفقات النقديـــة مـــن العمليـــات التاريخيـــة والمقترنـــة بمعلومـــات أخـــرى تفيـــد فـــي عمليـــة التنبـــؤ بالتـــدفقات النقدية في المستقبل .

ومن الأمثلة على الأنشطة التشغلية على :

المتحصلات النقدية	المدفوعات النقدية
• المتحصلات من العملاء عن مبيعات السلع والحدمات و التوزيعات المستلمة • الفوائد (من جميع المصادر) • إيرادات متنوعة مثل الإيجارات	• المدفوعات إلى الموردين عن بضائع وخدمات بما فيها المدفوعات للعاملين • العامليون (خدماتهم) • غيرها (المياه والكهرباء، الإيجارات)

2. الأنشطة الأستثمارية Investing Activities

تقدم التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية الأثار النقدية للعمليات المتعلقة بأصول المصنع والأصول غير الملموسة والاستثمارية (ميجر وأخرون ،2006، ص732)

نلاحـــظ أن التـــدفقات النقديـــة مـــن الأنشـــطة الاســـتثمارية النقديـــة التـــي تتـــدفق نتيجـــة الحصـــول علـــى أو بيـــع أصـــول تســـتخدمها الشـــركة ، بحيـــث تكـــون هـــذه التـــدفقات تمثـــل الانفـــاق الـــذي قامـــت بـــه المنشـــأه للحصـــول علـــى المـــوارد التـــي تخصصـــها لتوليد الدخل وتوليد التدفقات النقدية المستقبلية .

ومن الأمثلة عليها :

المتحصلات النقدية	المدفوعات النقدية
• متحصلات نقدية من بيع استثمارات أو أصول المصنع. • تحصيل القروض الممنوحة للغير	• المدفوعات لأقراض الغير • شراء الأراضي أو المباني أو الآلات والمعدات • شراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات للشركات الأخرى .

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية (القشي: 2009).

3. الأنشطة التمويلية Financing activities

وتشمل كل المعاملات الخاصة من الاقتراض من الدائنين (بخلاف سداد الفوائد) وأية معلومات خاصة بملاك الشركة (بخلاف توزيعات الأسهم وتجزئة الأسهم) تبوب على أنها أنشطة تمويلية .(جاريسون وأخرون،2000، ص892)

كما يتضح أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لها اتصال مباشر بتمويل المنشأه، كما أنه يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية تعتبر من الأمور المهمة لأنها تساعد بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأه الأمر الذي يهتم به أصحاب رأس المال .

ومن الأمثلة عليها :

المتحصلات النقدية	المدفوعات النقدية
• المتحصلات النقدية من إصدار أسهم. • المتحصلات من كل من الاقتراض طويل الأجل والقصير الأجل.	• المدفوعات النقدية نتيجة وضع توزيعات الأسهم للملاك. • تسديدات القروض.

6_1_2 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يوجد طريقتان لإعداد حقل الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية ، يلاحظ أن الاختلاف بين الطريقتين ينحصر في طريقة إعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما عن كيفية إعداد الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي تتم بطريقة واحد' وهي الطريقة المباشر (مطر، والسويطي ،2008، ص 270)

فسواء استخدمت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة فإن كلا الطريقتين تتوصل إلى نفس النتيجة ولكن الاختلاف ناتج عن كيفية الإفصاح على البنود التي يتكون منها الرقم النهائي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

فنستنتج أن الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشره لا تختلف عن بعضهما إلا في طريقة إعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عن كيفية إعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية فإنها في كلا الطريقتين متشابهتين. (حماد، 2006، ص193)

وقبل البدء في توضيح كلا الطريقتين علينا معرفة المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفيما يلي توضيح لذلك :

تختلف قائمة التدفقات عن القوائم المالية الأساسية الأخرى، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تعد من واقع ميزان المراجعة بعد التسوية فالمعلومات اللازمة لإعداد هذه القائمة تأتي عادة من ثلاثة مصادر هي

:(kieso and other, 2007,p1230)

* الميزانيات المقارنة : وهي توفر مقدار التغيرات في الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية من بداية الفتره إلى نهايتها .

* قائمة الدخل عن الفترة ، وهي توفر بيانات تساعد على تحديد مقدار النقدية الذي توفره أوتستخدمه العمليات خلال الفترة .

* بيانات على الصفقات المنتقاة من الأستاذ العام ، وهي تساعد على توفير المعلومات حول كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال الفتره .

و يتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة الخطوات الرئيسة والتي من خلالها يتم تحديد (الدبعي: 2009)

أ. صافي الزيادة أو النقص الحاصل في النقدية حيث تعتبر هذه الخطوة مباشرة لأنه يمكن احتساب الفرق بين رصيد النقدية في بداية ونهاية الفترة من خلال تفحص قائمة المركز المالي المقارنة.

ب. صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية. تتطلب هذه الخطوة تحليل ليس فقط قائمة الدخل للسنة الجارية، وإنما أيضا قائمة المركز المالي المقارنة وأيضا بعض البيانات الإضافية مثل بيانات بعض الصفقات المنتقاة.

ج. صافي النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية حيث يجب تحليل كل التغيرات الأخرى في بنود قائمة المركز المالي لتحديد أثرها على النقدية .

1) الطريقة المباشرة Direct Method

وفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم إعادة هيكلة قاعدة الدخل من أعلى إلى أسفل على أساس نقدي، فبدلاً من المبيعات تظهر المتحصلات النقدية من العملاء، وبدلاً من مصروفات التشغيل يكون رقم المدفوعات للعاملين والمدفوعات للتأمين، وبدلاً من تكلفة الإنتاج المباع يؤخذ المدفعات للموردين عن شراء المخزون وما إلى ذلك (جاريسون،2000، ص895).

كما أن هذه الطريقة تركز على المقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمدفوعات النقدية عن هذه الأنشطة بشكل مباشر وبذلك تكون متسقة بشكل

أكبر مع هدف القائمة ، ونلاحظ أن المعيار المحاسبي الدولي رقم(7 IAS No) يشجع على استخدام الطريقة المباشرة. (344ص،2010،IASCF).

ونلاحظ أنه لكي نقوم بتحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي وفق الطريقة المباشره يجب تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل(الإيرادات والتكاليف والمصروفات) المعده على أساس الاستحقاق من أجل حصر المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تترتب على عمليات التشغيل على النحو التالي(جاريسون وأخرون،2000،ص740):

2) الطريقة غير المباشر Indirect Method

حيث يتم بموجب هذه الطريقة تعديل صافي الربح أو الخساره بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، ويتم أيضاً إضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة و مبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة وكذلك الأرباح أو الخسائر الناتج عن بيع أو التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية (أبو نصار وحميدات، 2009 ،ص107)

7_1_2 الفرق بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل

تعمل قائمة التدفقات النقدية على توضيح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة نتيجة مزاولة المنشأه لنشاطاته، إذ تبين المقبوضات والمدفوعات خلال نفس الفتره التي تعد عنها قائمة الدخل ويتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي بمعنى أنه إذا تحقق إيراد خلال فتره معينة، ولكن لم يتم تحصيلها خلال نفس الفتره فإنها لا تعتبر مقبوضات عن الفترة وبالمثل إذا كان هناك مصروفات خلال فتره معينة ولكن لم يتم سدادها خلال نفس الفترة أو لم يقابلها مدفوعات نقدية فإنها لا تعد مدفوعات عن الفترة، في حين تركز قائمة الدخل على توضيح جميع مصادر الدخل ونواحي الانفاق الفعلية و المتوقعة خلال فتره زمنية معينة سواء تم الحصول على الدخل بشكل نقدي أو غير نقدي خلال تلك الفتره الزمنية.

من ناحية أخرى فإن قائمة الدخل يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وفقا لمبدأ مقابلة إيرادات الفتره مع مصروفاتها، حيث أن صافي الربح في قائمة الدخل يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفتره، وهذه الأرباح لا يوجد لها علاقة بالنقدية المتوفره لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة، طبقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فعند إعداد قائمة الدخل يتم احتساب بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلا، حيث أن بنود مثل هذه لا تراعي في احتساب

صافي التدفقات النقدية التي تعد على الأساس النقدي بحيث لا تعترف بالنقدية إلا في حال حدوثها.(Wild,et al,2003,pp393-395)

ومن ذلك نستنتج أن أي زياده تظهر على رصيد النقدية ليس بالضروره أن يقابلها زياده بالأرباح في نفس الوقت ونفس الحجم، وسبب ذلك أنه يوجد هناك عمليات تعتبر مؤثراً في قائمة الدخل دون أن تكون مؤثرة في قائمة التدفقات النقدي أو بالعكس.

كما أن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد المستلم والنقد المدفوع خلال الفترة المالية ، وبالتالي يمكن الاعتماد على مثل هذه المعلومات لتوقع قدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم من نقد أو ما يشابهه ،إذ إن التدفقات النقدية التاريخية تساعد كأساس لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية (بيرونك:2010).

أما فيما يتعلق في قائمة الدخل فيبرز أهميتها من خلال(يوسف: 2009):

1. الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً) والبنود التي تؤثر في عملية تحديده.

2. تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة ، أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام.

3. لا تتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ .

4. المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي .

وكما بينا سابقا فإن قائمة التدفقات النقدية تتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية وهي:

1. الأنشطة التشغيلية .

2. الأنشطة الاستثمارية .

3. الأنشطة التمويلية .

أما قائمة الدخل فإنها تتكون من البيانات التالية:

1. صافي المبيعات

وهو يمثل صافي الإيرادات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من خلال ممارسة نشاطها الجاري ويتم حساب صافي المبيعات من خلال استبعاد كافة مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح به من إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها من بيع .

2 .كلفة المبيعات (كلفة البضاعة المباعة)

وهي تتضمن كافة المبالغ التي أنفقتها الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على البضاعة (أو تصنيعها في حالة الشركات الصناعية) ويتم حسابها كالتالي:

كلفة المبيعات = صافي المشتريات +المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول الفترة – بضاعة آخر الفترة.

3. مجمل الدخل

يشير مجمل الدخل إلى الفرق بين صافي المبيعات وكلفتها ، وهو إما أن يكون مجمل ربح أو مجمل خسارة .

4. صافي الدخل التشغيلي

يتم التوصل إلى صافي الدخل التشغيلي عن طريق استبعاد (طرح) كافة المصاريف التشغيلية (المتعلقة بالنشاط الجاري) من مجمل الدخل

5.صافي الدخل قبل الضريبة .

6. صافي الدخل بعد الضريبة .

وهو يمثل صافي الدخل الذي نتج عن قيام الوحدة الاقتصادية بتسديد ما بذمتها من التزامات تجاه دائرة الضريبة في حالة تحقق الأرباح ، وعليه فإن صافي الدخل بعد الضريبة سوف يمثل صافي الربح النهائي أو صافي الخسارة النهائية

8_1_2 التنبؤ المالي

إن التنبـؤ المـالي هـو عمليـة التوقـع أو التقـدير لمـا سـوف يقـع فـي المسـتقبل ، ولـذلك هـو مـن الأمـور المهمـة فـي عمليـة التخطـيط، بحيـث يكـون جـزءاً أساسـياً ومهمـاً من وظيفة المدير المالي .(العامري،2007،ص143)

كمـا عـرف التنبـؤ بأنـه المعنـى الشـامل للدراسـات المتعلقـة بالمسـتقبل سـواء احتـوت هـذه الدراسـات علـى تقـديرات تعتمـد علـى الأسـلوب الشخصـي أو انتهجـت هـذه الدراسـات المـنهج التخطيطـي، باتبـاع أسـاليب علميـة منظمـة وشـاملة أو اسـتخدمت هـذه الدراسـات أسـاليب رياضـية وإحصـائية لقيـاس العلاقـة الدالـة بـين المتغيـرات للوصول إلى معدلات التغير بينها. (أبو الفتوح،1996، ص43)

كمـا عـرف التنبـؤ بأنـه علـم توقـع الأحـداث المسـتقبلية، وذلـك للمسـاعدة فـي تخطـيط القرار الاستثماري سواء للأفراد أو المنشآت (ياسر:2010).

فنسـتنتج مـن ذلـك أن التنبـؤ هـو لـيس التخطـيط وإنمـا هـو التخمـين للمتغيـرات التـي فـي ضـوئها يـتم الشـروع فـي عمليـة التخطـيط، حيـث أن مـن أهـم المتغيـرات التـي نحتـاج إليهـا فـي عمليـة التنبـؤ بالاحتياجـات الماليـة هـي التنبـؤ بالمبيعـات فهـي المدخل الأساسي لأغلب نشاطات الشركة.

2_1_9 أهمية التنبؤ المالي

يحوز التنبؤ على اهتمام الجهات العلمية والعملية، وذلك لما يقدمة التنبؤ من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث موجه نحو إيجاد جهاز مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة (عقل:2009)

ومن الجهات التي تهتم بالتنبؤ المالي:

1. المستثمرة: لتقويم سلامة استثماراتهم، والتميز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيه اوبالتالي الابتعاد عن الاستثمارات التي يتوقع تحقيق خسارة فيها.

2. إدارة المؤسسات: للتعرف على مؤشرات التعثر، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل.

3. الجهات الرسمية : تجنباً للأزمات في القطاع الخاص والقطاع العام.

2_1_10 التحليل المالي والتنبؤ

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في المنشأه بحيث تشكل مضمون نشاطها التشغيلي (الزبيدي، 2000، ص289) مثل:

أ. التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.

ب. التنبؤ بالمبيعات.

ج. التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.

د. التنبؤ بمدى قدرة الإداره في مواجهة الطوارئ.

11_1_2 مفهوم التحليل المالي

برز التحليل المالي منذ عام 1900 على وجه التحديد حيث برز كوظيفة مستقلة كباقي وظائف المنشأة، إذ تم في تلك الفتره إجراء دراسة مالية ميدانية لمعرفة الوضع المالي للمنشآت الأمريكية، وأصبح ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، الموجوده في القوائم المالية إلى حجم أقل من المعلومات بحيث تصبح أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات (النعيمي وأخرون، 2009، ص99)

عرف التحليل المالي على أنه العملية التي من خلالها يتم اشتقاق مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية حول نشاط المشروع الاقتصادي، يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، كما ويستفاد من هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأه بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، 2010، ص3)

إن التحليل المالي هو أداه تستخدم للاستفادة من القوائم المالية المعده من خلال الحصول على المعلومات التي يستفاد منها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

كما يعد التحليل المالي وسيلة الإداره المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة من خلال الإجابة عن التساؤولات الآتية (النعيمي ، 2008، ص19):

أ_ هل أن الموجودات (الأصول) تستخدم في مجالات مربح'؟

ب_هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة الطويلة الأجل؟

ج_ هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل القصير؟

12_1_2 أغراض التحليل المالي

في الواقع يهتم مستخدمو البيانات المالية بالقدرة التنبؤية لتحليل القوائم فيهتم مثلا المقرضون بالتنبؤ بما إذا كان صافي الدخل سيكون كافياً لتغطية فوائد السندات وأوراق الدفع وإمكانية الشركة في سداد التزاماتها لهم في موعدها ، كما أن أهم ما يبحث عنة مستخدمو القوائم المالية هو التنبؤ بالأرباح، وتعد الأخيره العامل المشجع والأكثر تحفيزاً للمقرضين على تحمل مخاطر إقراض أموالهم للشركة،

وكـــذلك فـــإن أربـــاح الشـــركة هـــي التـــي تتـــيح إمكانيـــات التوســـع فـــي المســـتقبل. (جاريسون،2000، ص944)

وتوصـــف نتـــائج التحليـــل المـــالي مـــن أهـــم الأســـس التـــي يســـتند عليهـــا فـــي اتخـــاذ القـــرارات، و الحكـــم علـــى مـــدى كفـــاءة الإدارة وقـــدرتها علـــى تحقيـــق الاســـتخدام الأفضـــل للمـــوارد، ويمكـــن بشـــكل عـــام حصـــر أغـــراض التحليـــل المـــالي فـــي الجوانـــب التالية (مطر،2010،ص3):

1_تقييم ربحية المشروع.

2_تقييم المركز المالي للمشروع.

3_ تقييم المركز الأئتماني للمشروع.

4_ تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل.

5_تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.

6_ تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).

7_ تقييم المركز التنافسي للمشروع.

8_إســـتنباط بعـــض المؤشـــرات التـــي تـــوفر لـــلإدارة أدوات للتخطـــيط وللرقابـــة ولتقيـــيم الأداء .

13_1_2 التحليل المالي ومستخدمو القوائم المالية:

تعد الإدارة وكل من المستثمرين والمقرضين من أكثر مستخدمي البيانات المالية حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات عن مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير النتائج، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكن تحديد مستخدمي القوائم المالية كالتالي:

أ_ المستثمرون

يحتاج المستثمرون إلى تقدير العوائد والمخاطر والعائد على الاستثمار، وتوفير القوائم المالية بيانات تساعد على تقدير معدل العائد المتوقع على الاستثمار حيث يهتم عادة المستثمرون بالحصول على عائد ملائم على استثماراتهم يتلاءم مع مستوى المخاطر على الاستثمار. (الخلايلة،2004، ص2)

ب_إدارة المنشأه

يعد التحليل المالي من أبرز الوسائل التي يتم عن طريقها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) فالتحليل المالي يعبر عن مدى قدرة الإدارة على أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل (محمد وأخرون، 2005، ص18):

1–معرفة الإداره العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

2_تقييم أداء الإدارات والأقسام وكذلك السياسات الإدارية .

3_ المساعده في التخطيط السليم للمستقبل .

ج_ المقرضون

يختلف وجهة نظر المقرضين من خلال التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

1_الديون طويلة الأجل:

إن اهتمام المقرضين بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية حيث يهتم الدائنون هنا في ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم(محمد و أخرون،2005، ص19).

2_ الديون قصيره الاجل:

حيث يهتم المقرضون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة بحيث يضمنون قبض مبلغ الدين في تاريخ الاستحقاق .

د_جهات أخرى

قد تحتاج جهات أخرى للتحليل المالي مثل الغرف التجارية والصناعية ، المستثمرون المحتملون، أجهزة التخطيط، المصارف وشركات التأمين، العملاء والموردون.

14_1_2 المصادر اللازمة لتحليل المالي:

إن المصادر اللازمة للتحليل المالي يمكن الحصول عليها عن طريق مصدرين وهما مصادر المعلومات الداخلية، ومصادر المعلومات الخارجية، وتختلف درجة اعتماد المحللين الماليين على مصادر المعلومات بحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة وعلى الغرض من التحليل المالي إذ يمكن أن تكون المؤشرات المطلوبه هي مؤشرات كمية وهي التي تكون قابلة للقياس النقدي أي قابلة للقياس والتقويم، ومن ناحية أخرى يوجد مؤشرات غير نقدية إذ لا يمكن التعبير عنها بالنقد مثل المؤشرات النوعية ومن أهم مصادرها (Argenti, ,1983):

الصحف والمجلات والمكاتب الاستشارية، والبيانات الختامية المنشوره وغير المنشوره، والتقارير المالية التي تعرض لأغراض إدارية، وتقرير مدقق الحسابات.

2_1_15 إستخدام النسب المالية

يعد تحليل النسب المالية من الأساليب الأكثر انتشاراً حالياً في عالم الأعمال، لأنة يوفر معلومات كثيرة يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة الحالي وتوقع ما سوف يحدث أو ستكون عليه في المستقبل.

وقد قسم بعضهم قسم النسب المالية إلى أربعة أقسام ومنهم جيمس إذ قسمها إلى الاتي(James G and other , 1992,p720.):

نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الكفاءة، نسب الرفع المالي

أما بعضهم الأخر من المحللين ومنهم مطر فقد أضافوا إلى النسب الأربع السابقة نسبة إضافية وأصبحت كالتالي:

نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الكفاءه،نسب الرفع المالي ونسب السوق.

2_1_16 أنواع النسب المالية

أ_نسب الربحية

وهي التي تشير إلى كفاءة الإداره في تحقيق الأرباح ، حيث يهتم كل من المستثمرين والإدارة والمقرضين بنسب الربحية، فالمقرضون مثلاً يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحاً عالياً.(الشنطي، وشقر، ص223)

و تقسم نسب الربحية إلى قسمين :

1_ مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر على مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية:

أ_نسبة حافة مجمل الربح

حيث تعكس هذه النسبة في مدى كفاءة الإداره في توليد المبيعات والسيطرة على الكلف، حيث تظهر مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد مجمل الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابيا للمنشأه، وتحدد المعادلة كالتالي:

حافة مجمل الربح= مجمل الربح/صافي المبيعات

ب_نسبة صافي الربح التشغيلي

تقيس هذه النسبة نسبة صافي الربح من المبيعات بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات وتحدد المعادلة كالتالي:

صافي الربح التشغيلي = ربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / صافي البيعات

ج_نسبة صافي الربح

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الأرباح ، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للمنشأه، ولا يمكننا الحكم

علـــى هـــذه النســـبة إلا مـــن خـــلال مقارنتهـــا مـــع نســـب الســـنوات الســـابقة أو مـــع نســـب المنشأت المماثلة، وتحدد المعادلة كالتالي:

صافي الربح = صافي البح بعد الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

2_مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح الى الاستثمار

حيـث تهـدف إلـى قيـاس ربحيـة الأمـوال المسـتثمرة فـي المنشـأة كمـا أنهـا تهـدف إلـى قيـاس مـدى قـدرة الإدارة علـى اسـتخدام المصـادر المتاحـة، حيـث أنـه كلمـا ارتفـع العائد يدل ذلك على كفاءة الإدارة، وهذه النسب هي:

أ_العائد على الموجودات

هـــي طريقـــة مناســـبة لقيـــاس كفـــاءة الإداره فـــي اســـتخدام أصـــول المنشـــأه، كمـــا أنهـــا تعتبـــر مؤشـــراً مناســـباً لمقارنـــة ربحيـــة المؤسســـات المختلفـــة فـــي اســـتخدامها للأصـــول العاملة حيث أنها تحقق الغايات التالية:(محمد،وأخرون،2005،ص224)

- تعكس الكفاءة التشغيلية
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
- أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

وتحدد المعادلة كالتالي:

العائـــد علـــى الموجـــودات = صـــافي الـــربح بعـــد الفائـــده والضـــريبة / مجمـــوع الموجودات

ب_ العائد على حقوق المساهمين

حيـث أنهـا تعـد مقياسـاً شـاملاً للربحيـة بحيـث تأخـذ بعـين الاعتبـار صـافي الـربح الشـامل ولـيس صـافي ربـح العمليـات، كمـا أنهـا تعتبـر مؤشـراً علـى الطريـق التـي اسـتطاعت فيـة الإدارة اسـتخدام هـذه الاسـتثمارات بشـكل مـربح وتحـدد المعادلـة كالتالي :

العائـــد علـــى حقـــوق المســـاهمين = صـــافي الـــربح بعـــد الفائـــده والضـــريبة / حقـــوق المساهمين

ثانيا– نسب السيولة

تسـتخدم كـأداه لتقيـيم المركـز الائتمـاني للمنشـأة والـذي يـدل علـى قـدرة المننشـأه فـي الوفاء بالتزماتها قصيرة الأجل.

أ_ نسب التداول

حيـث تعمـل هـذه النسـبة علـى قيـاس قـدرة الأصـول المتداولـة علـى تغطيـة الالتزامـات المتداولـة خـلال فتـره زمنيـة معينـة، حيـث أن المعـدل الشـائع لهـذه النسـبة هـو 2:1

بحيث كلما زادت هذه النسبة عن الواحد هذا بدور يؤدي الى زيادة قدرة المنشأه في الوفاء بالتزماتها قصيرة الأجل.(غرايبة وأخرون،1995،ص166)

وتحدد المعادلة كالتالي:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة.

ب_نسبة السيولة السريعة

حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد التزماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة والنسبة النمطية لها 1:1(الشنطي وأخرون،2005،ص218)

وتحدد المعادلة كالتالي:

نسبة السيولة السريعة=الموجودات المتداولة –المخزون / المطلوبات المتداولة

ج_نسبة النقدية

حيث تظهر هذه النسبة مقدرة المنشأة النقدية في الظروف الصعبة لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل حيث تهتم هذه النسبة بالنقدية أو ما في حكمها وهذا يعتبر إمعانا بمدأ الحيطة والحذر.(محمد، وأخرون، 2005،ص74)

وتحدد المعادلة كالتالي :

الموجودات النقدية وشبه النقدية/ المطلوبات التداولة.

ثالثا: نسبة النشاط

وهي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل وهذه النسب كالتالي:

أ_معدل دوران المخزون

حيث تشير إلى مدى كفاءة الإداره في إدارة المخزون بحيث تشير إلى أنه كلما زاد معدل دوران المخزون كل كان ذلك مؤشراً جيداً.(مطر،2010،ص37)

وتحدد المعادلة كالتالي:

معدل دوران المخزون =تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون.

ب_معدل دوران الذمم المدينة

تقيس مدى النجاح في تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجها المنشأة من زاوية السيولة .

وتحدد المعادلة كالتالي:

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

ج_ معدل دوران رأس المال العامل

حيث أنه كلما زادت كان ذلك دليلا على كفاءت إدارة صافي رأس المال العامل حيث تعتبر هذه النسبة دليلاً على قدرة الإدارة على استخدام رأس المال العامل بحيث تقيس المرات التي يدور بها رأس المال العام .(الحسني،1998،ص296)

وتحدد المعادلة كالتالي:

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

د_ معدل دوران الأصول

حيث تهتم هذه النسبة بقياس مساهمة الأصول في تحقيق المبيعات ومدى مساهمتها في تحقيق أرباح المنشأه.

وتقسم نسب دوران الأصول الى(النعيمي وأخرون،2007،ص104) :

1_معدل دوران الأصول = المبيعات / مجموع الأصول

2_معدل دوران الأصول المتداولة =(الأصول المتداولة–المخزون)/ الخصوم المتداولة

3_معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول الثابتة

رابعا: نسب الرفع المالي

وهي نسب لدراسة الهيكل المالي للمنشأ'، ومدى اعتماد المنشأة على المصادر الداخلية والخارجية في التمويل، وأيضا تساعد على دراسة كفاءة الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأه بشكل سليم ومن أهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي:

1_نسبة التمويل الخارجي للأصول= (الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل) / صافي الاصول

2_نسبة التمويل الداخلي للأصول= إجمالي حقوق أصحاب المشروع / مجموع مصادر الأموال

3_ نسب المدينين = مجموع المدينين / مجموع الأصول

4_نسب تمويل الأصول = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة + رأس المال العامل) / مجموع الديون.

17_1_2 مؤشرات الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تشكل مؤشرات التدفقات النقدية أسلوباً مهم من أساليباً تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المنشأة المختلفة ونلاحظ أن تطور هذه المؤشرات واستخداماتها كان بطيئاً مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلى التأخر في اعتبار قائمة التدفق النقدي قائمة رئيسية(خنفر والمطارنة،2009، ص213)، ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لكي نستفيد منها في تقييم نوعية أرباح الشركة هي كالتالي:

1.مؤشر النقدية التشغيلية Operating Cash Index

حيث يتم إيجادها بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

حيث تعمل هذه النسبة على توضيح مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية .(مطر،2010،ص159)

والمؤشر العالي هو مؤشر إيجابي يبين الى أي مدى نجحت المنشأه في دعم أرباحهاالمتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية (خنفر والمطارنة،2009، ص217).

2. مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي Operation Index

حيث يتم إيجاد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

حيث تعمل هذه النسبة على توضيح مدى مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.(مطر،2010،ص159)

3. مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي Cash Flow Return on Assets

حيث يتم إيجاد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

حيث تعمل هذه النسبة على توضيح مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. (مطر،2010،ص159)

4. مؤشر التدفق النقدي التشغيلي Operating Cash Flow Ratio

حيث يتم إيجاد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

حيث تعمل هذه النسبة على عكس مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية(مطر، 2010، ص159)

حيث تعتبر المبيعات النقدية مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الواردة للمنشأه، والحصول على مؤشر عالٍ لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأه في تحصيل النقدية من زبائنها(خنفر والمطارنة،2009، ص218).

2_2 الدراسات السابقة ذات العلاقة:

2_2_1 الدراسات العربية

1. دراسة أبو عويضة 1998 بعنوان " **قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سوريا** "

هدفت هذة الدراسة إلى دراسة الإفصاح المحاسبي في سورية، وكذلك الى معرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة للإفصاح في سورية ودراسة قائمة التدفقات النقدية (تعريفها ، طرق إعدادها ، أساليب إعدادها ، مجالها) وكذلك التعرف على الأساليب التي أدت الى ظهور قائمة التدفقات النقدية في سوري، وكان منهج الدراسة منهجاً مختلطاً جمع بين الاستنتاج والاستقراء وقد أعد الباحث استبيان حلل فرضيات الدراسة.

وكانت نتائج الدراسة تنص على وجود إجماع على أن الإفصاح الحالي في سورية لا يلبي حاجات المجتمع المالي في القطاع العام والخاص، وعلى أن الشركات في سورية تعتمد بشكل كبير على أساس الاستحقاق في إعداد حساباتها، وأن أغلبية الشركات تقدم قائمة الدخل والمركز المالي كإفصاح فقط ويعتبر ذلك بسبب قلة وجود شركات مساهمة وغياب السوق المالي، وأنه

لا يعتبر الموازنة التي يقدمها النظام المحاسبي الموحد بديلا عن قائمة التدفقات النقدية حسب الأدبيات المحاسبية والمعايير الدولية .

وقد أوصى الباحث في ضوء هذه النتائج ب :

السعي إلى تطوير الإفصاح المحاسبي في سورية لجعله يلبي احتياجات فئات المجتمع المالي واعتبار قائمة التدفقات النقدية من القوائم الختامية، ويتم ذلك من خلال المعاهد والجامعات العلمية المحاسبية من خلال التركيز على أهمية قائمة التدفقات النقدية، وعن طريق جمعية المحاسبين القانونين في سورية عن طريق إصدار المعايير اللازمة لذلك وعن طريق الجهات الحكومية الضريبية والتخطيطية، ويمكن لمنشأة القطاع العام والخاص أن تعد قائمة التدفقات النقدية متوقعة في بداية السنة بالاعتماد على السنوات السابقة.

وفي النهاية لا بد من وجود سوق مالي في سورية الذي بدوره سوف يحقق الكثير من التطورات لدى المجتمع المالي حيث أنه سوف يشجع على إنشاء عدد أكبر من الشركات المساهمة في سورية.

2. دراسة بصول 2002, **بعنوان" قائمة التدفقات النقدية وملائمتها لإتخاذ القرارات الاقتصادية : دراسة ميدانية "**

هدفت الدراسة إلى تحليل أراء مستخدمي القوائم المالية (مسؤولي الإقراض والاستثمار في البنوك التجارية) حول أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية والمساعدة على اتخاذ القرارات الإقتصادية، ومدى ملاءمة المعلومات المقدمة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة في قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومقارنة رقم التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، والذي هو أحد مخرجات قائمة التدفقات النقدية مع رقم صافي الربح المحاسبي الذي نحصل عليه من قائمة الدخل .

وتبرز أهمية الدراسة من خلال المنافع التي سوف يحصل عليها المسؤول عند توفر البيانات الواضحة والتي تستخدم في صنع القرار، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد استبانة وبتحليل فقرات الاستبانة تم التوصل إلى العديد من النتائج، ومن أهمها أن تعتبر المعلومات الواردة في قائمة التدفقات ملاءمة لاتخاذ القرارات الإقراضية والاستثمارية وأيضا تعتبر المقاييس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بشكل عام مهمة لكل مسؤولي الإقراض والاستثمار في اتخاذ القرارات الإقراض والاستثمار، وأن الاعتماد على رقم صافي التدفقات النقدية بشكل أكبر من رقم صافي الربح المحاسبي لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

وكـذلك الطريقـة المباشـرة أفضـل مـن الطريقـة غيـر المباشـرة فـي إعـداد قائمـة التـدفقات النقديـة مـن وجهـت نظـر مسـؤولي الإقـراض، مـن حيـث سـهولة فهمهـا وسهولة تحليل التدفقات النقدية والتنبؤ بالإعسار المالي للمنشأة .

وبالإعتمـاد علـى النتـائج فقـد أوصـى الباحـث علـى اسـتخدام واعتمـاد الشـركات الأردنيـة علـى الطريقـة المباشـر فـي إعـداد التـدفقات النقديـة نظـرا لمـا تمتـع بـه مـن خصـائص، مثـل سـهولة فهمهـا وأيضـا عنـد إعـدادها بالطريقـة غيـر المباشـرة فـي إعـداد فـإن علـى الشـركات تقـديم المزيـد مـن التفصـيل للبنـود التـي تـدخل ضـمن الأنشطة التشغيلية.

3. دراسـة الوشـلي 2002, بعنـوان " **قـدرة مقـاييس التـدفقات النقديـة والـربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن**"

هـدفت هـذه الدراسـة إلـى قيـاس العلاقـة الارتباطيـة بـين مقـاييس التـدفقات النقديـة ومقـاييس الأربـاح المحاسـبية وأفضـلية كـل منهمـا فـي التنبـؤ بالتـدفقات النقديـة، وتقيـيم المقـدرة التنبؤيـة لمقـاييس التـدفقات النقديـة ومقـاييس الأربـاح المحاسـبية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية على مستوى قطاع البنوك.

وتبـرز أهميـة الدراسـة مـن خـلال قيـاس التـدفقات النقديـة مـن منظـور مسـتقبلي متناسب ذلك مع المنهج التحليل المالي القائم على التنبؤ المستقبلي .

وقد تكونت عينة الدراسة من أربعة عشر بنكاً من البنوك التجارية

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة قوية ومعنوية إحصائيا بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس الأرباح المحاسبية، لكن العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة والتقليدية ضعيفة وغير معنوية وكذلك بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة ومقاييس الأرباح المحاسبية .

وبالاعتماد على تلك النتائج أوصى الباحث بالاهتمام بالتدفقات النقدية كمدخلات إضافية فضلاً عن القوائم الأخرى لما لها من أهمية قد لا يستطيع مستخدمو القوائم من معرفتها عن طريق القوائم الأخرى كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، لأن قائمة التدفقات النقدية تكشف عن النقدية المتوفره وكيفية استغلالها وطرق استخدامها وكيفية تغطية التزاماتها .

4. دراسة الحداد 2006 بعنوان " **دور إدارة التدفقات النقدي في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية الليبية** "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة التفقات النقدية في كفاءة استخدام الأموال في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال إلقاء الضوء على النسب المالية (الربح ، السيولة ، الامان)، وأيضا مدى اعتماد الإدارة المالية في البنوك على التخطيط، وقد برز أهمية هذه الدراسة لما تكسبة المصارف من دور فعال وإستراتيجي من خلال المساهمة في النقدية في الجماهرية الليبية، واعتمد الباحث في جمع البيانات على المنهج الوصفي التحليلي حيث كان مجتمع الدراسة المصارف التجارية الليبية.

وكانت نتائج الدراسة تدل على وجود بعض القصور في إدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية الليبية حيث ينعكس سلبا على قدرتها بالتنبؤ كما أظهرت أن عملية التخطيط النقدي تتأثر بدور مصرف ليبيا المركزي في رسم سياسات توظيف الأموال بالمصارف التجارية الليبية، كما أظهر أنه يوجد التزام متفاوت من حيث تحقيق من بنك لأخر.

وأوصت الدراسة على تحسين قدرة المصارف اليبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المصرفية ووضع سياسات مكتوبة لبناء التوافق بين النقدية الداخلة والنقدية الخارجة، والعمل على توزيع هيكل مجالات الاستثمار لاستيعاب الفوائض المالية في المصارف الليبية والعمل على تنشيط السياسة الإقراضية للمصارف التجارية الليبية مقابل فوئد، وضمانات وزيادة الاهتمام والتركيز على استخدام أساليب التحليل المالي في التدفقات النقدية، والمصارف التجارية الليبية والعمل على التوعية المصرفية في تطوير وتحسين الخدمات المصرفية.

5. دراسة السيد 2008 **بعنوان" الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان** "

هدفت الدراسة إلى التفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية ومعرفة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات (نسبة السيولة ، نسبة الربحية، نسبة العائد على الأصول) وإجراء مقارنة بين وجهة نظر محللي الأوراق المالية العاملين في بورصة عمان وجهة نظر محللي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية حول الأهمية النسبية لتلك النسب في اتخاذ القرارات .

وتبرز أهمية هذا البحث من خلال تحديد النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وكيفية استخدام هذه النسب واستغلالها بالطريقة الأمثل سواء في مجال الاستثمار أو الإقراض .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة بلغ عددها (95) فرد، حيث تم الحصول على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

وتوصل الباحث إلى:

وجـــود اخـــتلاف بـــين وجهتـــي نظـــر محللـــي الائتمـــان ومحللـــي الأوراق الماليـــة حـــول أهميـــة النســـبية للنســـب قائمـــة التـــدفقات النقديـــة فـــي تقيـــيم الســـيولة عنـــد مســـتوى معنـــوي البـــالغ (5%)، بالإضـــافة لـــذلك وجـــد الباحـــث أن النســـب الماليـــة المشـــتقة مـــن قائمـــة التـــدفقات النقديـــة تعتبـــر أداة هامـــة لتقيـــيم أربـــاح المنشـــأة مـــن وجهـــة نظـــر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

6. دراســـة العبينـــي 2008 بعنـــوان " **أثـــر التـــدفقات النقديـــة التشـــغيلية علـــى النسب المالية في الشركات الصناعية المساهمة في الاردن**"

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلـــى معرفـــة تـــأثير ســـلوك التـــدفقات النقديـــة علـــى ســـلوك النســـب الماليـــة وتحديـــد طبيعـــة العلاقـــة بينهمـــا وأيضـــا تحديـــد المتغيـــرات ذات العلاقـــة الأكثر تأثراً بالتدفقات النقدية التشغيلية من النسب المالية.

كمـــا هـــدفت هـــذه الدراســـة إلـــى معرفـــة وجـــود علاقـــة بـــين قائمـــة التـــدفقات النقديـــة ونســـب الســـوق ونســـب الســـيولة ونســـب النشـــاط وغيرهـــا مـــن النســـب، كمـــا تلعـــب هـــذة النســـب دوراً فـــي تحديـــد مقـــدرة الشـــركة علـــى الاســـتثمار الجيـــد ودوران الأصول بشكل جيد.

وقد توصل الباحث إلى نتائج من أهمها :

وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين التـــدفقات النقديـــة التشـــغيلية و النســـب الســـوقية مـــن خـــلال عائـــد الســـهم والأربـــاح الموزعـــة للســـهم وكـــذلك توصـــل إلـــى عـــدم وجود علاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ونسب السيولة المستخدمة.

وأوصى الباحث في هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل دوران السهم هي علاقة عكسية، أيضا التركيز على التدفقات النقدية التشغيلية عند الاستثمار في سوق عمان المالي من أجل الوصول الى الاستثمار المالي الأمثل بأسهم الشركة والعمل على زيادة التدفقات النقدية التشغيلية وبالتالي زيادة الأرباح .

2_2_2 الدراسات الأجنبية

7. دراسة Hollister , 2007 بعنوان " An Investigation Of Investors Use Of Reported Cash Flow And Accrual Information For Eight Countries"

هدفت الدراسة الى البحث في استخدام المستثمرين لتقارير التدفقات النقدية ومعلومات إضافية في ثماني دول من خلال اختبار ما إذا كان عنصر التدفق النقدي للأرباح أكثر ثبات من عنصر الاستحقاق في الثماني دول حيث أن لكل دولة معايير وطنيه خاصة بها .

برزت أهميت الدراسة من خلال إضافة الفهم لأثر سوق البورصة المتنوع في أكثر من دولة ، والفعالية النسبية لأوراق مالية دولية ، وإلقاء الضوء فيما إذا كان زيادة في توفير المعلومات عن التدفق النقدي لها الأثر على تقييم البورصة للتدفقات النقدية والاستحقاقات، حيث استخدم الباحث نموذج (mishkin).

حيث كان مجتمع الدراسة دولاً من أسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وكانت عينة الدراسة ثماني دول (كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، هونغ كونغ، ماليزيا، الولايات المتحده، بريطانيا)

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عنصر التدفقات النقدية وعناصر الاستحقاق للأرباح كليهما عنصران جوهريان في توقع الارباح المستقبلية، وكما أن عنصر التدفقات النقدية هو الأكثر أهمية في توقع الأرباح المستقبلية وقد ظهرت هذه العلاقة في ثماني دول .

كما أوصت الدراسة بتوسيع مجال هذه الدراسة ليشمل دولاً أخرى لتعزيز نتائجها، و أوصت بزيادة توفير معلومات عن التدفقات النقدية لما لها تأثير على تقييم سوق الأسهم.

8. دراسة Hewitt, 2009, بعنوان **Improving Investors' Forecast Accuracy Are Differentially Persistent when Operating Cash Flows and Accruals**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أفضل العوامل التي تعطي الرفع لمقدرة المستثمرين على الفهم الكامل لتدفقات نقدية تشغيلية والاستحقاقات في توقع الأرباح ، وأي الظروف التي تساعد على تحسين دقة توقع المستثمرين عندما

تعرض التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات المختلف تم إجراء هذه الدراسة على(74) محللاً مالياً من أربع شركات استثمارية متنوعة .

ووجد الباحث أن توقعات أرباح يقوم بها المحللين وطلاب الماجستير تكون أكثر دقة فقط عندما يطلب من المشاركين تقديم توقعات منفصلة لتدفقات نقدية تشغيلية ولأسس الاستحقاق في قائمة الدخل، كما وجد أن عدم مقدرة المستثمرين على الفهم الكامل للظهور المختلف للأرباح سواء عند التدفقات النقدية التشغيلية والقوائم المعدة على أساس الاستحقاق تنتج من فشلهم الاكتساب الكامل معلومات ومعالجة القوائم المالية، وتوصل الباحث إلى:

إنه يحتاج المستثمرون الذين يستخدمون نموذج العرض التقليدي لقوائم المالية لتنفيذ الطريقة غير المباشرة لقائمة التدفقات النقدية لتعريف ولتقدير المدخلات السنوية للتسلسل الزمني لتدفقات نقدية تشغيلية ولاستحقاقات، وكذلك توصلت الدراسة إلى أنه يحتاج المستثمر أن توجد لدية المعلومات التي تتعلق بالتدفقات النقدية وبالاستحقاقات عند توقع الأرباح.

9. دراسة Cheng and, Arthur and, 2009, بعنوان ''Cash flow disaggregation and the prediction of future earnings

هدف الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي وهو إذا كانت نماذج تضم عناصر التدفق النقدي التشغيلي تتوقع أرباح مستقبلية لشركة، وتوقع أخطاء أقل من النماذج المتضمنة لعناصر التدفق النقدي التشغيلي الصافي فقط.

تكونت عينة الدراسة من (3672) شركة أسترالية، حيث كانت تعمل على الحصول على بياناتها المالية لمشاهدة توقع أرباحها. ساهمت هذه الدراسة في اختبار أثار العوائد نتيجة لتحليل التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار للعلاقة لهذا التحليل للتدفق النقدي مع الأرباح، ولهذا أهمية في قرارات الإدارة عن كشف التدفقات النقدية .

وقد امتدت فترة الدراسة من عام(1994-2005)، وتم الحصول على المتغيرات المستقلة من القوائم المالية السنوية التي وردت في التقارير المالية للشركات.

توصلت الدراسة إلى النتيجة أن التجزئة للمعلومات عن التدفقات النقدية التي تؤسس القوائم المالية تنتج القدرة التنبؤية الأفضل لأداء مستقبلي، كما قدمت الدراسة الدليل على الفائدة من تحليل المعلومات والدعم القومي أن تحليل التدفق النقدي التشغيلي إلى عناصر مهمة جداً للحصول على تصورات أرباح دقيقة.

3_2_2 ما يميز الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة كيفية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وكما تناولت البنوك وكيفية الإستفاده من القائمة، وبعضها تناول النسب المالية المشتقة من الأنشطة التشغيليه، إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت الربحية وطرق تحسين التنبؤ بها إذ لم تكتف بالتنبؤ بالربحية وانما سوف تلقي الضوء على أرباح الشركة ومقارنتها مع السنوات السابقة، وقدرة الشركة على تحسين هذه الأرباح بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وباستحدام عدة وسائل إذ جمعت هذه الدراسة بين قدرة التحليل المالي في تقييم الأداء وقدرته على التنبؤ بالربح وإمكانية تحسينه في المستقبل، وحسب علم الباحث أن لم يكن هناك دراسات سابقة ربطت بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح، ومن ناحية أخرى جاءت لتميز بين صافي الربح المحاسبي و صافي التدفقات النقدية .

وكذلك ما تمتاز به هذه الرسالة أنها قامت على حالة اختبارية (بحث نوعي تحليلي) على شركة صناعية مساهمة في الأردن، فساعدت هذه الدراسة إلى التحول من الجانب النظري من عملية الإستفادة من التدفقات النقدية في الأرباح إلى حالة عملية .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

محتويات الفصل

3_1 مقدمة

3_2 منهجية البحث

3_3 مجتمع وعينة الدراسة

3_4 مصادر جمع البيانات

3_5 متغيرات الدراسة

3_6 التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة

3_1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى إيضاح منهجية الدراسة وكيفية اختيار وتطوير أداة القياس، ولهذا الغرض سوف يتطرق هذا الفصل لمجتمع وعينة الدراسة، ومصادرجمع المعلومات، ومتغيرات الدراسة، والتصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة .

3_2 منهجية البحث

عملت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية في عملية تحسين التنبؤ بالأرباح في الشركات الصناعية المساهمة، إذ اعتمد في عملية التنبؤ في تحسين الربح على نسب الربحية التي تنقسم إلى قسمين وهما مجموعة النسب التي تربط الربح بالمبيعات ومجموعة النسب التي تربط الربح بحجم الاستثمار، وقد أخذ الباحث في هذه الدراسة شركة الحكمة للأدوية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي .

3_3 مجتمع وعينة الدراسة

لقد كانت مجتمع الدراسة الشركات المساهمة بحيث كانت عينة الدراسة هي إحدى الشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن، وذلك لبيان دور قائمة التدفقات النقدية في البيئة الصناعية الأردنية من ناحية عملية، ولأن الدراسة سوف تكون دراسة نوعية حيث تم أخذ شركة الحكمة للأدوية وهي إحدى

الشـــركات الجيـــدة العاملـــة فـــي الأردن، وســـوف تشـــمل الدراســـة المـــوظفين القســـم المـــالي والمـــوظفين فـــي الإدارات العليـــا الـــذين يلعبـــون أو يـــؤثرون علـــى عمليـــة النقديـــة في الشركة وإعداد قائمة التدفقات النقدي.

4_3 مصادر جمع البيانات

اســـتنادا إلـــى نوعيـــة البيانـــات المطلوبـــة تـــم الاعتمـــاد علـــى الوســـائل الاتيـــة لجمـــع البيانات :

- **المصادر الثانوية**

يـــتم الحصـــول علـــى المعلومـــات عـــن طريـــق الرجـــوع إلـــى الكتـــب والدراســـات الســـابقة ذات العلاقـــة بالدراســـة والمقـــالات والمجـــلات العلميـــة المتعلقـــة بموضـــوع الدراســـة، مـــن أجـــل إعـــداد الإطـــار النظـــري وكـــذلك مـــن أجـــل توضـــيح المفـــردات الأساســـية فـــي البحـــث وإثـــراء البحـــث وســـوف يســـتعين الباحـــث بالشـــبكة العنكبوتيـــة فـــي الحصـــول على بعض المعلومات.

- **المصادر الأولية**

يعتمـــد الباحـــث فـــي جمـــع البيانـــات الأوليـــة علـــى قائمـــة التـــدفقات النقديـــة الصـــادرة مـــن قبـــل شـــركة الحكمـــة للأدويـــة والمدرجـــة فـــي بورصـــة عمـــان وســـوف تؤخـــذ الفتـــرة مـــن عام (2002_2010).

3_5 متغيرات الدراسة

تحتوي الدراسة على نوعين من المتغيرات وهي :

أولا : المتغير المستقل

ويعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة هو المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية عن طريق الأبعاد التالية :

- مؤشر النقدي التشغيلي.
- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي.
- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

ثانيا :المتغير التابع

وهي تحسين التنبؤ بالربح بالشركة وله الأبعاد التالية

- من حيث المبيعات (مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر على مدى قدره نشاط البيع على توليد الأرباح)

3_6 التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة

من أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (analysis Simple regression) للتنبؤ بمتغيرات الدراسة التابعة (مؤشرات الربحية) والمتغيرات المستقلة(المؤشرات

المشتقة من قائمة التدفقات النقدية) وذلك بحكم وجود متغيرين كميين كل منهما يعبر عن بيانات نسبيه، حيث تم استخدام معادلة الانحدار البسيط التالية:

$$X^{\wedge} = YB + A$$

حيث:

X = المتغير التابع

Y = المتغير المستقل

B = معامل الانحدار

A = الثابت

ووفقاً لنتيجة هذا الاختبار؛ فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المحسوبة تساوي أو أكبر من قيمة (f) الجدولية والعكس صحيح .

وبالتالي تكون قاعدة القرار لاختبار (f) هي :

* ترفض الفرضية البديلة إذا كانت f المحسوبة < f الجدولية

* تقبل الفرضية البديلة إذا كانت f المحسوبة > f الجدولية

الفصل الرابع

التحليل المالي والإحصائي وإختبار الفرضيات

محتويات الفصل

4_1 التحليل المالي ونتائجه لشركة الحكمة للأدوية عينة الدراسة.

4_1_1 المؤشرات المالي المشتقه من قائمة التدفقات النقدية في شركة الحكمة.

4_1_2 نسب الربحية في شركة الحكمة للأدوية .

4_2 اختبار فرضيات الدراسة.

4_1 التحليل المالي ونتائجه لشركة الحكمة للأدوية عينة الدراسة :

يقصد بالتحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، إذ تساعد في عملية تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع ، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ، وذلك لكي تساعد في عملية اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة.(مطر، 2010، ص3).

ويهدف التحليل المالي إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة أو الشركة وتحديد قدرة الشركة على خدمة ديْنها وقدرتها على الاقتراض وتقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة والحكم على مدى كفاءة الإدارة وتقييم جدوى الاستثمار في الشركة ومعرفة وضع الشركة في القطاع التي تنتمي له هذه الشركة (عقل:1995) .

أما النسب المالية فهي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة . (النعيمي وأخرون، 2008،103)

وقبل القيام بتحليل القوائم المالية لشركة الحكمة للأدوية سوف نقوم بإعطاء نبذه عن شركة الحكمة للأدوية :

الحكمة أول شركة أدوية عربية تدخل السوق الأمريكي والبريطاني والأوربي، تأسست عام1979 م في الأردن ثم امتدت مصانعها إلى أمريكا والبرتغال وإيطاليا وتونس والسعودية ومصر والجزائر، وطالت نحو 50 سوقاً في العالم، دخلت بورصة لندن للأسهم كمساهمة شركة دولية، وكذلك بورصة دبي، ، تصنع الأدوية الأصلية بامتياز شركات دوليةحيث بلغ رأسمالها 34,525,000 دولار في سنة 2010 كما بلغت أرباح الشركة 99,527,000 دولار سنة 2010، كما بلغ صافي الأصول في السنة نفسها 170,300,000 دولار، يعتبر المقر الرئيسي لإدارتها اليوم في الأردن.

ومن أهم منتجاتها:

التخدير، مضادات الهيستامين، مكافحة العدوى، القلب والأوعية الدموية وداء السكري، الجهاز العصبي المركزي، أمراض الجهاز الهضمي والأيض، الجهاز العضلي الهيكلي، طب الأمراض الجلدية، الجهاز البولي التناسلي، علم الأورام، الجهاز التنفسي

4_1_1 المؤشرات المالي المشتقّ من قائمة التدفقات النقدية في شركة الحكمة

1. مؤشر النقدية التشغيلية

وكما ذكرنا سابقاً أن هذه النسبة تدل على مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، حيث أنة كلما ارتفع مؤشر النقدية مقارنة مع السنة السابقة فهذا يدل على أن كفاءة الشركة في توليد تدفقات نقدية تشغيلية .

جدول رقم (1_4)

مؤشر النقدية التشغيلي

السنة	صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الدخل	مؤشر النقدية	زياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس2002
2002	25,331	16,903	1.498609714		
2003	35,756	31,394	1.138943747	-0.239999757	-0.239999757
2004	32,842	38,189	0.85998586	-0.244926835	-0.426144211
2005	32,713	44,957	0.727650866	-0.153880429	-0.514449386
2006	35,250	55,957	0.629947996	-0.134271634	-0.57964506
2007	53,283	64,193	0.830043774	0.317638567	-0.44612412
2008	74,969	57,119	1.312505471	0.581248498	-0.124184597
2009	118,979	79,318	1.500025215	0.14287159	0.000944543
2010	144,835	99,527	1.455233253	-0.029860806	-0.028944468

يبين الجدول أعلاه التغيرات التي حدثت في مؤشر النقدية التشغيلية خلال الفتره (2002_2010)، حيث أن مؤشر النقدية التشغيلي لفترة (2003 _2006) انخفض بنسبة (18%،18%،9%،8%) تقريباً على التولي ، ويعود ذلك الى ارتفاع في صافي التدفقات النقدي التشغيلي في سنة 2003 بنسبة 41% وانخفاض في سنة 2004 و 2005 بنسبة 8% و003. تقريباً على التوالي، وارتفاع بسنة 2006 بنسبة 8% تقريباً، مقابل ارتفاع صافي الدخل بنسبة 86% و 22% و 18% و24% تقريباً على التوالي.

وعند تشخيص أسباب انخفاض مؤشر النقدية نجد أن أسباب الانخفاض مرتبطة بنقصان في صافي التدفقات النقدية التشغيلية بسبب ارتفاع المخزون ونقصان صافي الدخل وانخفاض اهتلاك المعدات خلال تلك الفتره.

كما نلاحظ ارتفاع مؤشر النقدية خلال فترة (2007_2009) بنسبة 32% و 58% و14% تقريباً على التوالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية التشغيلية بنسبة 51% و41% و59% تقريباً على التوالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية التشغيلية نتيجة ارتفاع صافي الدخل و إرتفاع استهلاك المعدات خلال الفتره، وعند مقارنة هذه الفتره مع سنة الأساس، نجد أن هناك ارتفاعاً في المؤشر، وذلك بسبب ارتفاع التدفقات النقدية التشغيلية وانخفاض صافي الدخل.

ويتبين لدينا أن هناك انخفاضاً في مؤشر النشاط التشغيلي في سنة 2010، بنسبة 3% تقريباً، ويعود ذلك إلى انخفاض الارتفاع في صافي التدفقات التشغيلية خلال تلك الفتره وارتفاع المخزون .

ونلاحظ أنه رغم انخفاض المؤشر في سنة 2010 إلا أن قدرة شركة الحكمة للأدوية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال أرباح الشركة في تحسن مقارنة مع سنة الأساس.

ويبين الشكل البياني التالي التغيرات التي حدثت في **مؤشر النقدية التشغيلي** من سنة (2002_2010)

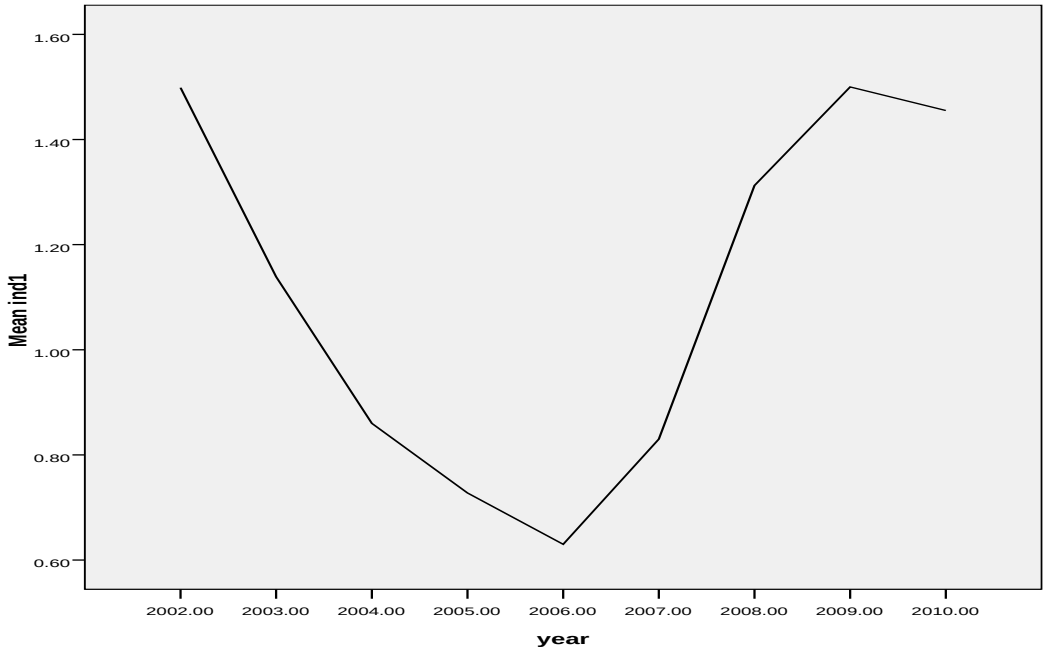

شكل رقم (1_4)

ومن خلال الرسم البياني لشكل رقم (1_4) يمكن تحسن التوقع بأرباح الشركة المستقبلية بناءً على أرباح السنوات السابقة التي توفرها مؤشر النقدية المشتق من قائمة التدفقات النقدية والذي يشير إلى تحسن قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وبالتالي المساعدة في تحسين التنبؤ بالربح خلال السنوات القادمة.

2. مؤشر النشاط (دليل) التشغيلي

وكما ذكرنا سابقا أن هذه النسبة تدل على مدى مقدره الأنشطة التشغيلية في شركة الحكمة للأدوية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، إذ أنه كلما ارتفع مؤشر النقدية مقارنة مع السنة السابقة فهذا يدل على زيادة قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وتعتبر أمرا إيجابيا للشركة.

جدول رقم (2_4)

مؤشر النشاط (دليل) التشغيلي

السنة	صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الدخل قبل الضريبة	مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي	الزياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس (2002)
2002	25,331	30,742	0.823986728		
2003	35,756	52,955	0.675214805	-0.180551359	-0.180551359
2004	32,842	59,024	0.556417728	-0.17593968	-0.32472489
2005	32,713	64,409	0.507894859	-0.087205828	-0.383612816
2006	35,250	75,596	0.466294513	-0.081907398	-0.434099486
2007	53,283	83,789	0.635918796	0.363770704	-0.228241458
2008	74,969	64,034	1.170768654	0.841066283	0.42085863
2009	118,979	94,787	1.255224872	0.07213741	0.523355691
2010	144,835	120,982	1.197161561	-0.046257298	0.452889373

يبين الجدول أعلاه التغيرات التي حدثت في مؤشر النشاط التشغيلي خلال الفتره (2002_2010)، إذ أن مؤشر النشاط التشغيلي بفترة (2003_2006) انخفض بنسبة 18% و18% و9% و8% تقريباً على التولي، ويعود ذلك إلى ارتفاع في صافي التدفقات النقدي في سنة 2003 بنسبة 41% وانخفاض في

سنة 2004 و 2005 بنسبة 8% و003. تقريباً على التوالي، وارتفاع بسنة 2006 بنسبة 8% تقريباً، مقابل ارتفاع في صافي الدخل قبل الضريبة بنسبة 72%و11% و9%و17% تقريباً على التوالي.

وعند تشخيص أسباب انخفاض مؤشر النشاط التشغيلي، نجد أن أسباب الانخفاض مرتبطة بانخفاض التدفقات النقدية التشغيلية نتيجة إنخفاض الربح قبل الضريبة وانخفاض استهلاك المعدات وانخفاض الدخل المالي، كما نلاحظ وجود إنخفاض في المؤشر في هذه الفتره عند مقارنته مع سنة الأساس(2002) وقد نعزو ذلك إلى حالة التضخم الاقتصادي في سنة 2002 (أفاق الفكر:2009) .

كما نلاحظ ارتفاع مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي خلال فترة (2007_2009) بنسبة 36% و 84% و7% تقريباً على التوالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية التشغيلية بنسبة 51% و41% و59% تقريباً على التوالي، بحيث يعود ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية التشغيلية نتيجة ارتفاع صافي الدخل قبل الضريبة و ارتفاع استهلاك المعدات خلال الفتره، وعند مقارنة هذه الفتره مع سنة الأساس نجد أن هناك رتفاعاً في المؤشر، وذلك بسبب ارتفاع التدفقات النقدية التشغيلية وانخفاض الربح قبل الضريبة.

ويتبين لدينا أن هناك انخفاضاً في مؤشر النشاط التشغيلي في سنة 2010، بنسبة 5% تقريباً، ويعود ذلك إلى انخفاض الارتفاع في صافي التدفقات التشغيلية خلال تلك الفتره وارتفاع المخزون .

ونلاحظ أنة رغم انخفاض المؤشر في سنة 2010 إلا أن قدرة شركة الحكمة للأدوية على توليد تدفقات نقدية، من خلال الأنشطة التشغيلية للشركة في تحسن مقارنة مع سنة الأساس.

ويبين الشكل البياني التالي التغيرات التي حدثت في **مؤشر** النشاط (دليل) التشغيلي من سنة (2002_2010)

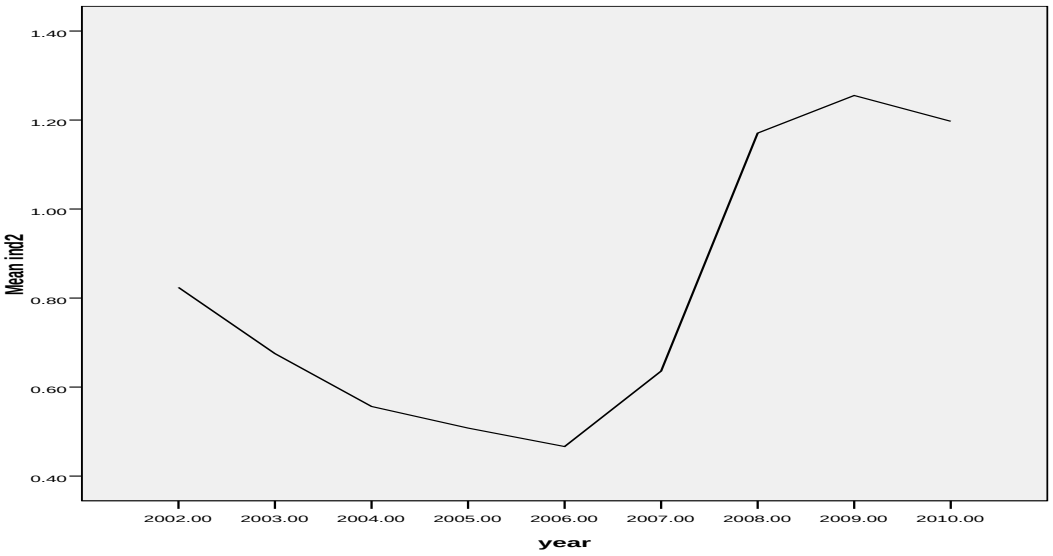

شكل رقم (2_4)

ومن خلال الرسم البياني أعلاه يمكن تحسن التوقع بأرباح الشركة المستقبلية بناءً على أرباح السنوات السابقة التي توفرها مؤشر النشاط التشغيلي المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية والذي يشير إلى تحسن مدى مقدرة الأنشطة التشغيلية في

شـــركة الحكمـــة للأدويـــة علـــى توليـــد تـــدفقات نقديـــة تشـــغيلية ، وبنـــاءً علـــى هـــذه المعلومات يمكننا المساعدة في تحسين التنبؤ بالربح خلال السنوات القادمة.

3. مؤشر العائد على الأصول

كمـــا ذكرنـــا ســـابقا أن هـــذه النســـبة تـــدل علـــى مـــدى قـــدرة شـــركة الحكمـــة للأدويـــة علـــى توليـــد تـــدفقات نقديـــة تشـــغيلية نـــاتج عـــن أصـــول الشـــركة، حيـــث أنـــه كلمـــا ارتفعـــت هـــذه النســـبة فهـــذا يـــدل علـــى زيـــاده كفـــاءة الشـــركة فـــي توليـــد تـــدفقات نقديـــة وبالتـــالي العمـــل على زيادة ربحية الشركة.

لجدول رقم (4_3)

مؤشر العائد على الأصول

السنة	صافي التدفق النقدي	مجموع الاصول	العائد على الاصول من التدفق النقدي	الزياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس(2002)
2002	25,331	152,722	0.165863464		
2003	35,756	210,351	0.169982553	0.024834213	0.024834213
2004	32,842	246,481	0.133243536	-0.216134046	-0.196667352
2005	32,713	397,962	0.082201316	-0.383074645	-0.504403721
2006	35,250	488,356	0.07218095	-0.121900308	-0.564817061
2007	53,283	894,041	0.059597938	-0.174325941	-0.640680736
2008	74,969	966,459	0.077570802	0.301568561	-0.532321343
2009	118,979	1,022,721	0.116335736	0.499736142	-0.298605415
2010	144,835	1,099,820	0.131689731	0.131980042	-0.206035328

أوضح الجدول رقم (4_3) التغيرات التي حدثت على مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية خلال الفتره (2002_2010)، حيث تبين لدينا وجود ارتفاع في العائد على الأصول من التدفقات النقدية بنسبة 2% تقريباً ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية بنسبة 41% مقابل ارتفاع مجموع الأصول بنسبة 38% خلال تلك الفتره، وبعد تشخيص أسباب ارتفاع مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية نجد أن أسباب الارتفاع مرتبطة بارتفاع التدفقات النقدية وذلك يعود الى:

- ارتفاع الاستهلاك والإطفاءات للمعدات و الموجودات غير الملموسة.
- ارتفاع الأرباح قبل الضريبة.
- الزياده في الدخل المالي.
- انخفاض المخزون مما يدل على زيادة المبيعات.

ويعود ذلك إلى تحسن عملية العرض والطلب في تلك الفتره بسبب فترة الرواج الاقتصادي.

كما يبين لنا الجدول رقم (4_3) وجود انخفاض في مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي خلال الفتره (2004_2007)، ويعود ذلك الانخفاض إلى الارتفاع بنسبة العائد على الموجودات مقابل ارتفاع نسبة مجموع الأصول، وعند تشخيص أسباب انخفاض مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية، نجد

بأن الأسباب مرتبطة بانخفاض صافي الربح قبل الضريبة، إذ يعود ذلك إلى ارتفاع المصاريف وتكلفة البضاعة المباعة وارتفاع المخزون في تلك الفتره .

وعند مقارنة نفس الفتره مع سنة الأساس (2002) نلاحظ وجود انخفاض في مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية، ويعود ذلك إلى أثر الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي وفترة الرواج الاقتصادي في سنة 2002.

كما نلاحظ وجود ارتفاع في مؤشر العائد على الأصول خلال فترة (2008_2010)، بنسبة 30% و 50% و 13% تقريباً على التوالي، وعند تشخيص أسباب ارتفاع مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية نجد أن تلك الأسباب تعود إلى ارتفاع التدفقات النقدية بنسبة 40% و59% و22% تقريباً على التوالي مقابل ارتفاع مجموع الأصول بنسبة 8% و6% و8% تقريباً على التوالي.

ويعود ذلك الارتفاع إلى انخفاض المخزون مما يدل على تحسن في عملية الطلب، وكذلك انخفاض المصاريف وتكلفة البضاعة المباعة في تلك الفتره وذلك بسبب الأزمة المالية التي حدثت، وعند مقارنة هذه الفتره مع سنة الأساس نلاحظ استمرارية انخفاض مؤشر التدفقات النقدية ولكن نسبة الانخفاض في اتجاه النقصان، وهذا يدل على تحسن قدرة شركة الحكمة للأدوية في توليد تدفقات نقدية ناتجة عن أصول الشركة وبالتالي تعافيها من الأزمة المالية.

ويبين الشكل البياني التالي التغيرات التي حدثت في **مؤشر** العائد على الأصول من سنة (2002_2010)

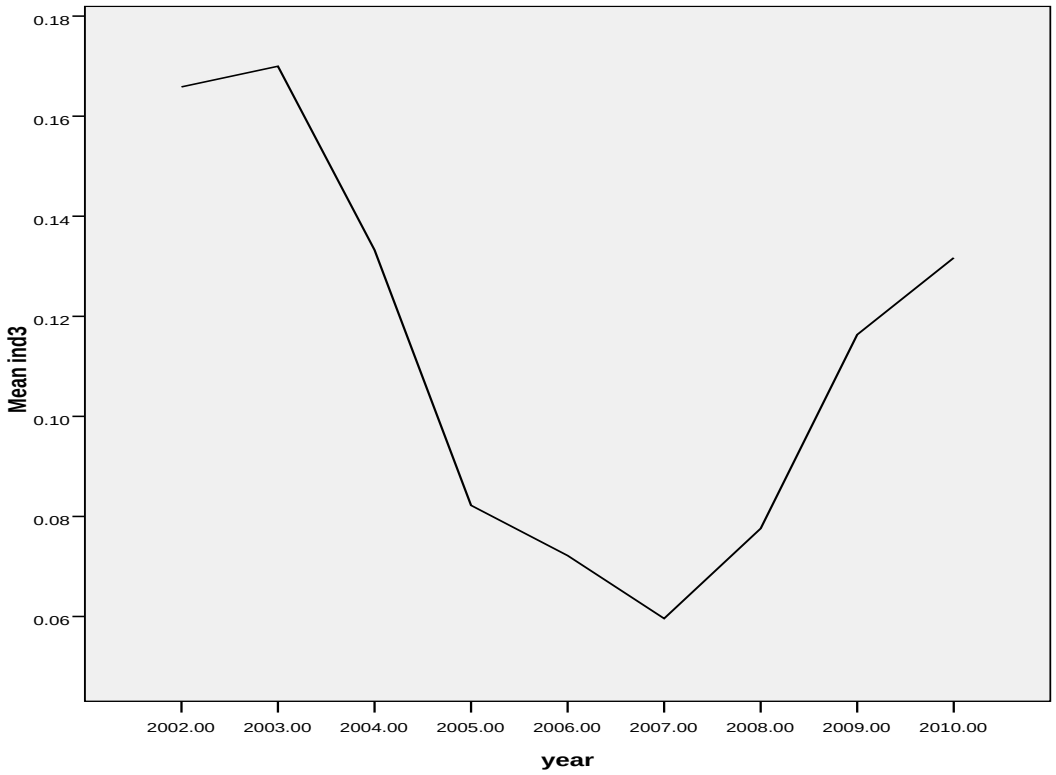

شكل رقم (3_4)

ومن خلال الرسم البياني للشكل أعلاه يمكن تحسن التوقع بأرباح الشركة المستقبلية بناءً على أرباح السنوات السابقة التي توفرها مؤشر العائد على الأصول المستخلص من قائمة التدفقات النقدية والذي تدل على مدى قدرة شركة الحكمة للأدوية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ناتج عن أصول الشركة ، وبالتالي المساعدة في تحسين التنبؤ بالربح خلال السنوات القادمة بناءً على اتجاه المؤشر في الرسم البياني السابق.

4_1_2 نسب الربحية في شركة الحكمة للأدوية

كما ذكرنا سابقا أن نسب الربحية تنقسم إلى قسمين :

أ.مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات

حيث تشير إلى مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح في شركة الحكمة للأدوية وتشمل مجموعة النسب التالية:

1.نسبة حافة مجمل الربح

وكما ذكرنا سابقاً تعمل هذه النسبة على تحديد قدره الدينار الواحد على تحقيق مجمل ربح ، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً على نجاح شركة الحكمة للأدويه .

جدول رقم (4_4)

نسبة حافة مجمل الربح

السنة	مجمل الربح	صافي المبيعات	حافة مجمل الربح	الزياده أو النقصان%	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس(2002)
2002	72,317	137,649	0.525372505		
2003	95,627	187,660	0.509575829	-0.030067574	-0.030067574
2004	108,440	212,377	0.51060143	0.002012658	-0.028115432
2005	135,791	262,215	0.517861297	0.014218265	-0.014296919
2006	158,530	317,022	0.500059933	-0.034374773	-0.048180239
2007	221,533	448,796	0.493616253	-0.012885814	-0.060445211
2008	256,482	580,656	0.441710755	-0.105153544	-0.159242727
2009	304,425	636,884	0.477991283	0.082136392	-0.090185958
2010	357,344	730,936	0.488885484	0.022791632	-0.069449812

كما يبين الجدول رقم (4_4) التغيرات التي حدثت على نسبة حافة مجمل الربح خلال فترة (2002_2010)، ونلاحظ أن نسبة حافة مجمل الربح نقصت من سنة 2002 الى 2003 بنسبة 3% تقريبا، ويعود ذلك إلى ارتفاع مجمل الربح بنسبة 32% تقريباً مقارنة بارتفاع صافي المبيعات بنسبة 36% تقريبا، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة في سنة 2003.

وعند تشخيص أسباب هبوط حافة مجمل الربح نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بارتفاع نسبة تكلفة البضاعة المباعة، ويعود ذلك إلى التضخم الاقتصادي الذي ساد في تلك الفتره .

كما نلاحظ أن نسبة حافة مجمل الربح قد ارتفعت من سنة 2003 الى 2004 بنسبة 001. ومن سنة 2004 الى 2005 بنسبة 1%، وذلك بسبب ارتفاع المبيعات وانخفاض تكلفة المبيعات خلال السنتين ولكن عند مقارنتها بسنة الأساس (2002) يتبين لنا أنها ما زالت منخفضة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- انخفاض تكلفة البضاعة المباعة في 2002
- تحسن الاقتصاد العالمي خلال سنة 2002 وبالتالي زيادة المبيعات.

كما يتبين لنا من الجدول رقم (4_4) أنة الفتره من سنة (2006 _ 2008) استمرت نسبة حافة مجمل الربح في الانخفاض، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة

المبيعات وانخفاض نسبة المبيعات مقارنة مع مجمل الربح خلال السنوات 3، كما نلاحظ أنة يوجد انخفاض في حافة مجمل الربح حين مقارنتها مع سنة الأساس و عند تشخيص أسباب الهبوط في النسبة نجد بأن الأسباب مرتبطة بارتفاع نسبة تكلفة البضاعة المباعة وانخفاض مبيعات شركة الحكمة في تلك الفتره وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في تلك الفتره .

ويتبين لنا أيضا انخفاض نسبة مجمل الربح خلال تلك الفترة (2006_2008) عند مقارنتها مع سنة الأساس، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية التي حدثت خلال فترت تلك السنوات.

أما فيما يتعلق بكل من سنة 2009 و2010 فنلاحظ إرتفاع في نسبة حافة مجمل الربح وذلك بسبب ارتفاع مجمل الربح بسبب انخفاض تكلفة المبيعات، وارتفاع نسبة المبيعات خلال تلك الفتره وذلك بسبب بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية، ولكن عند مقارنتها مع سنة الأساس نلاحظ استمرار إنخفاض نسبة حافة مجمل الربح، ففي سنة 2009 كانت نسبة الانخفاض تساوي 9% تقريبا أما في سنة 2010 أصبحت تساوي 6% تقريبا وهذا يدل على تحسن النسبة رغم انخفاضها.

ونلاحظ على مستوى الشركة أن النسب قد انخفضت على مدار الفتره الزمنية من (2002 _ 2010) مقارنة مع سنة الأساس ولكن نجد أن نسبة الانخفاض باتجاه التحسن كما يتبين لدينا أنة بالرغم من انخفاض نسبة حافة مجمل الربح

هــذا لايعنـــي أن شـــركة الحكمـــة تحقـــق خســـارة، ولكـــن هـــذا يـــدل علـــى أن نســـبة مجمـــل الربح العائد على الدينار الواحد قد انخفضت.

ويبـــين الشـــكل البيـــاني التـــالي التغيـــرات التـــي حـــدثت فـــي نســـبة حافـــة مجمـــل الـــربح مـــن سنة (2010_2002)

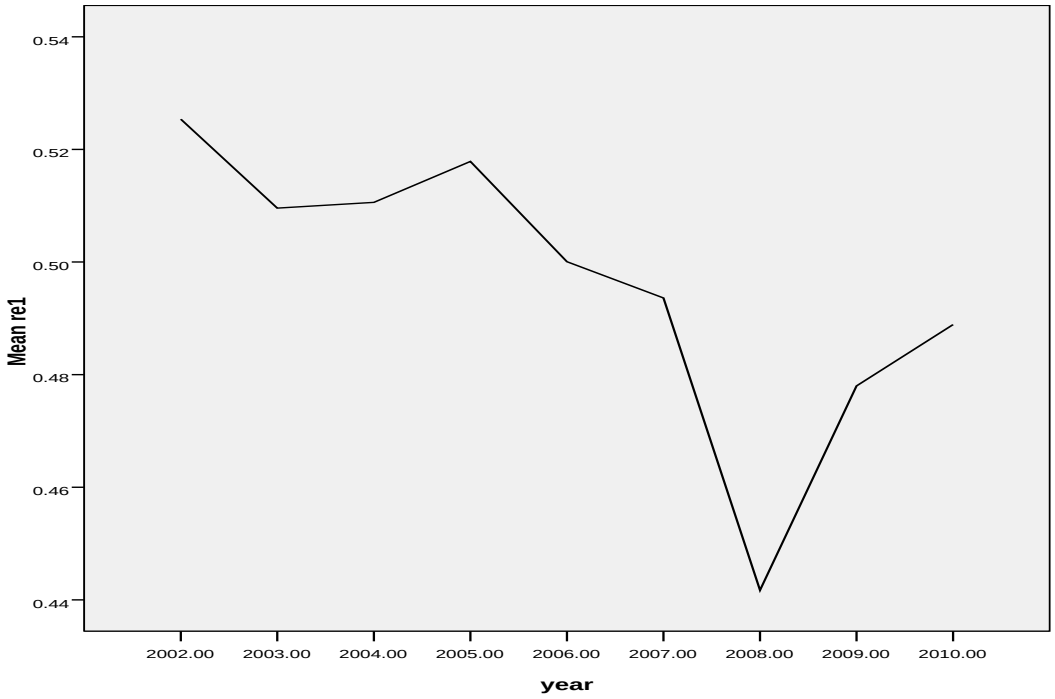

شكل رقم (4_4)

2.نسبة صافي الربح التشغيلي

كمـــا ذكرنـــا ســـابقا فـــإن هـــذه النســـبه تعمـــل علـــى قيـــاس صـــافي الـــربح مـــن مبيعـــات شـــركة الحكمة للأدوية بعد تغطية كل من تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى.

حيث يوضح الجدول التالي كيفية حساب هذه النسب للسنوات التالية:

جدول رقم (5_4)

نسبة صافي الربح التشغيلي

السنة	الربح التشغيلي	المبيعات	صافي ربح العمليات	الزياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس2002
2002	36,160	137,649	0.26269715		
2003	55,308	187,660	0.294724502	0.121917393	0.121917393
2004	62,724	212,377	0.295342716	0.0020976	0.124270728
2005	69,208	262,215	0.263936083	-0.106339623	0.004716203
2006	75,247	317,022	0.237355767	-0.100707397	-0.096466151
2007	107,293	448,796	0.23906853	0.007216016	-0.089946236
2008	80,682	580,656	0.13894974	-0.418786991	-0.471064914
2009	92,398	636,884	0.145078225	0.044105768	-0.447735826
2010	135,095	730,936	0.184824663	0.27396557	-0.296434456

كما يبين الجدول أعلاه التغيرات التي حدثت على نسبة صافي الربح التشغيلي بدءاً من سنة(2002– 2010) ، اذ يتبين لنا أن نسبة صافي الربح التشغيلي ارتفعت خلال سنة 2003 و 2004 حيث كانت نسبة الزياده 2% في سنة 2003 و ارتفاعها في سنة 2004 كانت طفيفاً حيث كان يساوي 002. ويعود ذلك إلى ارتفاع الربح التشغيلي في كل من السنتين بنسبة 52% و134. على

التوالي مقارنة مع ارتفاع المبيعات بنسبة 36% و 131. على التولي، وعند تشخيص أسباب ارتفاع صافي ربح العمليات نجد بأن هذه الاسباب مرتبطة بانخفاض إجمالي المصاريف المختلفة في السنتين مقارنة مع زيادة المبيعات، ويعود ذلك إلى فترة الرواج الاقتصادي في تلك الفتره ونلاحظ أيضاً أنه عند مقارنة سنة 2004 بسنة الأساس (2002) وجود ارتفاع طفيف جداً مقارنة بارتفاع سنة 2003 ويعود ذلك إلى ارتفاع المصاريف المختلفة في سنة 2004.

كما يتبين لنا وجود انخفاض في نسبة صافي الربح التشغيلي، بدءاً من سنة 2005 إلى 2008، إذ وجد انخفاض من سنة 2005 الى 2008 باستثناء سنة 2007 حسب النسب التالية 11% و10% و 41% وقد وجدنا ارتفاعاً بسيطاً في سنة 2007 حيث كان يساوي تقريباً 007. وعند تشخيص أسباب هبوط صافي الربح التشغيلي نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بارتفاع نسبة المصاريف الإجمالية مقارنة مع مبيعات، كما أيضاً نلاحظ ارتفاع نسبة الزياده في تكاليف البضاعة المباعة، ويعود ذلك إلى حدوث الازمة المالية التي أثرت في حجم الطلب والمبيعات في تلك الفترة، ، وعند مقارنة هذه الفتره مع سنة الأساس نلاحظ إنخفاضاً في النسبة ويعود ذلك إلى:

- ارتفاع المصاريف المختلفة في تلك الفترة .
- وجود الأزمة الاقتصادية .
- بعد سنة الأساس .

أما فيما يتعلق بكل من سنة 2009 و2010 فنلاحظ وجود ارتفاع في نسبة صافي ربح العمليات وقد نعزي ذلك الى إجمالي المصاريف في تلك الفترة وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة، ويعود سبب ذلك إلى تحسن حالة العرض الطلب بسبب بداية تحسن الاقتصاد العالمي وتعافيه من الأزمة المالية ، ولكن عند مقارنة النسبة مع سنة الاساس في تلك الفتره نلاحظ استمرار انخفاض نسبة صافي الربح التشغيلي ولكن الإنخفاض في النسبة بدأ يقل أي توجه الشركة نحو التحسن رغم الانخفاض الناتج بسبب الأزمة المالية وبعد سنة الأساس.

ونستنتج أن صافي الربح المتبقي لشركة الحكمة بعد تغطية تكلفة المبيعات والمصاريف المختلفة قد بدأ بالتحسن في سنة 2009 و2010 رغم استمرار انخفاضهم مقارنة مع سنة الأساس (2002) وهذا يدل على إتجاه الشركة نحو التعافي من الأزمة المالية التي حدثت .

ويبين الشكل البياني التالي التغيرات التي حدثت في نسبة صافي الربح التشغيلي من سنة (2002_2010)

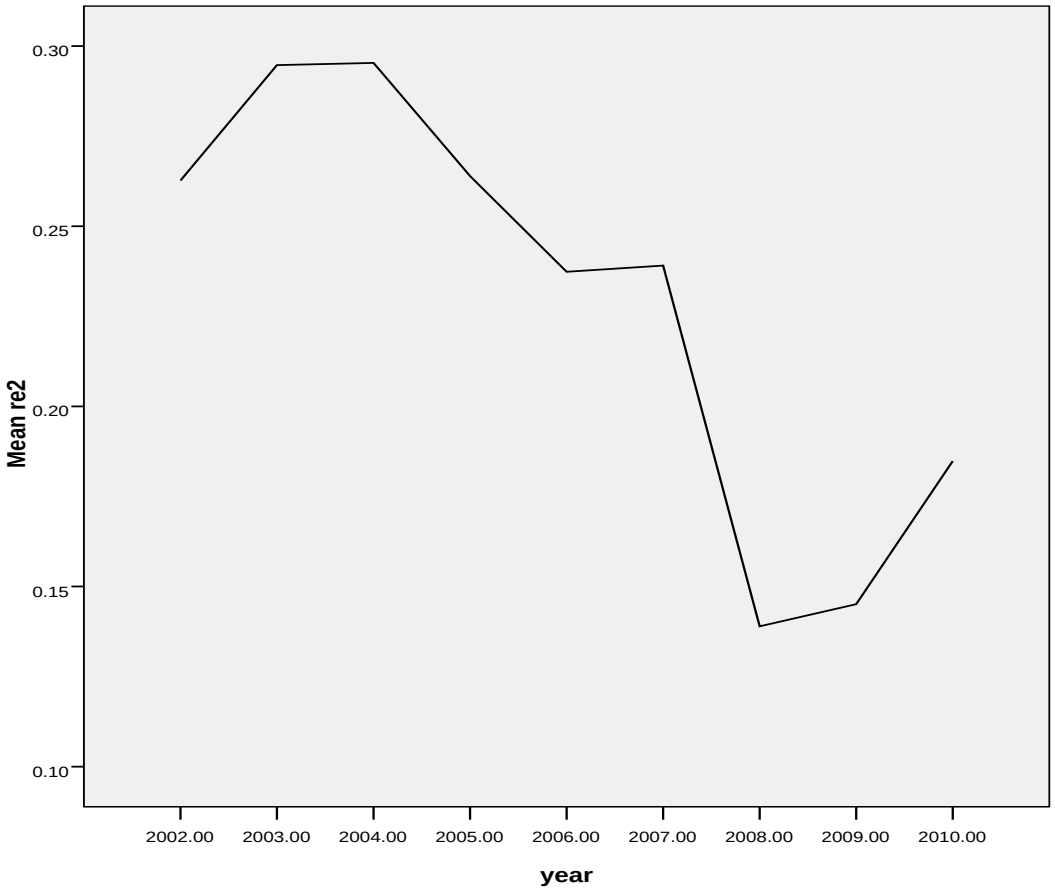

الشكل رقم (5_4)

3. نسبة صافي الربح

كما ذكرنا سابقا فإن هذه النسبه تدل على مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الأرباح، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر هذا مؤشراً إيجابياً لدى شركة الحكمة للأدوية، حيث يبين الجدول التالي كيفية حسابه لدى الشركة:

جدول رقم (6_4)

نسبة صافي الربح

السنة	صافي الربح (بعد الفائده والضريبة)	صافي المبيعات	صافي الربح	الزياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الأساس(2002)
2002	16,903	137,649	0.122797841		
2003	31,394	187,660	0.167291911	0.362335931	0.362335931
2004	38,189	212,377	0.179817024	0.074869804	0.464333755
2005	44,957	262,215	0.171450909	-0.046525711	0.396204586
2006	55,957	317,022	0.176508255	0.029497343	0.437388912
2007	64,193	448,796	0.143033806	-0.189648065	0.164790887
2008	57,119	580,656	0.098369775	-0.312262062	-0.198929117
2009	79,318	636,884	0.124540733	0.266046739	0.01419318
2010	99,527	730,936	0.136163768	0.09332718	0.108844969

كما يبين الجدول أعلاه التغيرات التي حدثت في نسبة صافي الربح خلال السنوات التسع الماضية، إذ يتبين لنا أن نسبة صافي الربح قد زادت خلال السنتين 2003 و2004 بنسبة 36% و7% على التوالي ويعود ذلك الى زيادة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب بنسبة 87% و22% تقريباً على التوالي مقارنة مع زيادة المبيعات بنسبة 36% و 13% تقريباً على التوالي، وعند تشخيص أسباب ارتفاع نسبة صافي الربح نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة

بانخفاض المصاريف المختلفة وكذلك انخفاض تكلفة البضاعة المباعة في نفس الفتره ويعود ذلك الى تحسن عملية الطلب والعرض في تلك الفتره بسبب فترة الرواج الاقتصادي.

كما يتبين لنا وجود انخفاض في نسبة صافي الربح بنسبة 5% تقريباً في سنة 2005 ويعود ذلك إلى زيادة في صافي الربح بنسبة 18% تقريباً مقابل زيادة في المبيعات بنسبة 23% تقريباً، وعند تشخيص أسباب ارتفاع نسبة صافي الربح نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بارتفاع تكلفة البضاعة المباعة وارتفاع المصاريف والفوائد على شركة الحكمة للأدوية في تلك الفتره ، كما نلاحظ أيضاً أنه رغم انخفاض نسبة صافي الربح في سنة 2005 مقارنة مع سنة 2004 نلاحظ ارتفاع النسبة مقارنة مع سنة الأساس(2002) ويعود ذلك الى فترة الرواج القتصادي الذي انتشر في بداية سنة 2003 .

كما يتبين لدينا ارتفاع في نسبة صافي الربح في سنة 2006 بنسبة 3% ويعود ذلك إلى زيادة صافي المبيعات بنسبة 24% مقابل زيادة صافي الربح بنسبة 21% تقريباً، ويعود ذلك إلى انخفاض المصاريف في تلك الفتره وعند مقارنتها مع سنة الأساس (2002) نجد استمرار ارتفاع هذه النسبة ويعود ذلك إلى فترة الرواج الاقتصادي الذي ساد في بداية سنة 2003.

أما خلال فترة 2007 و2008 فنلاحظ أن نسبة صافي الربح قد انخفضت في هذه الفتره بنسبة 19% و31% تقريباً على التوالي ويعود ذلك الى ارتفاع صافي

الـــربح بنســـبة 14% فـــي ســـنة 2007 و انخفـــاض بنســـبة 11 % فـــي ســـنة 2008 تقريبـــاً مقارنـــة مـــع ارتفـــاع المبيعـــات بنســـبة 42% و 29% تقريبـــاً علـــى التـــوالي، وبعـــد تشـــخيص أســـباب انخفـــاض نســـبة صـــافي الـــربح نجـــد بـــأن هـــذه الأســـباب مرتبطـــة بارتفـــاع تكلفـــة البضـــاعة المباعـــة و ارتفـــاع المصـــاريف والفائـــده فـــي تلـــك الفتـــرة، وذلـــك بســـبب الأزمـــة الماليـــة التـــي حـــدثت فـــي تلـــك الفتـــرة، وعنـــد مقارنـــة هـــذه الفتـــرة مـــع ســـنة الأســـاس نلاحـــظ إنخفاضـــها فـــي ســـنة 2008 ونعـــزو ذلـــك الانخفـــاض إلـــى بعـــد ســـنة الأساس وأثر الأزمة المالية.

كمـــا نلاحـــظ أنـــه خـــلال فتـــرة 2009 و2010 وجـــود ارتفـــاع فـــي نســـبة صـــافي الـــربح ويعـــود ذلـــك الـــى ارتفـــاع صـــافي الـــربح فـــي تلـــك الفتـــره بنســـبة 39% و 25% مقارنـــة مـــع ارتفـــاع المبيعـــات بنســـبة 10% و14% تقريبـــاً علـــى التـــوالي، وعنـــد تشـــخيص أســـباب إرتفـــاع نســـبة صـــافي الـــربح نجـــد بـــأن هـــذه الأســـباب مرتبطـــة بانخفـــاض تكلفـــة البضـــاعة المباعـــة وانخفـــاض المصـــاريف، وعنـــد مقارنتهـــا مـــع ســـنة الأســـاس نلاحـــظ ارتفـــاع نســـبة صـــافي الـــربح خـــلال الســـنتين الأخيـــرتين ويعـــود ذلـــك إلـــى تحســـن الوضـــع الاقتصـــادي وبدايـــة تعافيـــة مـــن الأزمـــة الماليـــة حيـــث يعـــود ذلـــك بزيـــادة العائـــد علـــى شـــركة الحكمـــة للأدويـــة حيـــث يزيـــد مـــن مقـــدرة الـــدينار الواحـــد مـــن المبيعـــات علـــى توليد الأرباح .

ويبين الشكل البياني التالي التغيرات التي حدثت في نسبة صافي الربح من سنة (2010_2002)

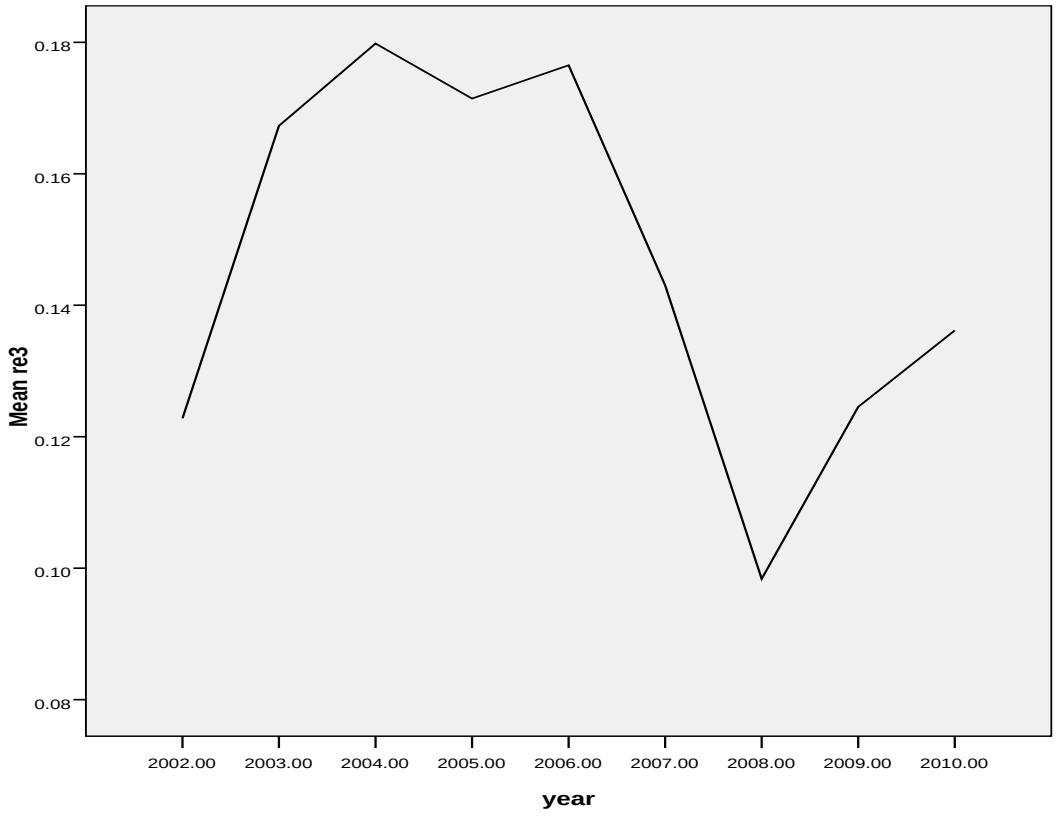

الشكل رقم (6_4)

ب. النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمار

تهدف هذه النسبة إلى قياس ربحية الأموال المستثمرة في شركة الحكمة للأدوية، بحيث يجمع هذا المقياس بين الأرباح المحققة، حيث أنه كلما ارتفع العائد دل ذلك على كفاءة الإدارة في شركة الحكمة للأدوية.

1.العائد على الموجودات

كما ذكرنا سابقا فإنها طريقة مناسبة لمعرفة كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصول الشركة، حيث تعمل هذه النسبة على عكس الكفاءه التشغيلية ومساعدة الإداره على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصولها ويوضح الجدول التالي كيفية حساب هذه النسبة

جدول رقم (4_7)

العائد على الموجودات

السنة	صافي الربح (بعد الفائده والضريبة)	مجموع الموجودات	العائد على الموجودات	الزياده أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الأساس(2002)
2002	16,903	152,722	0.110678226		
2003	31,394	210,351	0.149245784	0.348465639	0.348465639
2004	38,189	246,481	0.154936892	0.038132449	0.399885936
2005	44,957	397,962	0.112968072	-0.270876864	0.020689223
2006	55,957	488,356	0.114582395	0.014290077	0.035274951
2007	64,193	894,041	0.071800958	-0.373368328	-0.351263926
2008	57,119	966,459	0.059101317	-0.176872855	-0.466007728
2009	79,318	1,022,721	0.077555853	0.312252535	-0.299267287
2010	99,527	1,099,820	0.090493899	0.166822296	-0.182369447

كما يبين لنا الجدول أعلاه التغيرات التي حدثت في نسبة العائد على الموجودات خلال السنوات التسع الماضية، ونلاحظ ارتفاع العائد على الموجودات خلال

سنة 2003 و2004 بنسبة 35% و4% تقريباً على التوالي ، إذ وجد ارتفاع في صافي الربح بنسبة 86% و 22% تقريباً على التوالي مقارنة مع زيادة مجموع الموجودات بنسبة 38%و17% تقريباً على التوالي، وعند تشخيص أسباب ارتفاع العائد على الموجودات نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بانخفاض المصاريف في تلك الفتره وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة و كفاءة الإدارة في إدارة موجودات الشركة، وعند مقارنة هذه الفتره مع سنة الأساس نجد بأن هناك ارتفاعاً في العائد على الموجودات ويعود ذلك إلى تحسن عملية العرض و الطلب في تلك الفترة.

كما يتبين لدينا وجود انخفاض في العائد على الموجودات خلال سنة 2005 بنسبة 27% ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي الربح بنسبة 18% مقابل غرتفاع الموجودات بنسبة 61% ويعود ذلك إلى ارتفاع المصاريف وتكلفة البضاعة المباعة على شركة الحكمة للأدوية في تلك الفترة، كما نلاحظ أنه رغم انخفاض نسبة العائد على الموجودات في سنة 2005 مقارنة مع 2004 إلا أن هناك إرتفاعاً مقارنة مع سنة الأساس .

ونلاحظ وجود ارتفاع في العائد على الموجودات في سنة 2006 بنسبة 1% تقريباً ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي الربح بنسبة 24% تقريباً مقارنة مع ارتفاع الموجودات بنسبة 23% تقريباً، وعند تشخيص سبب الارتفاع في نسبة العائد على الموجودات، نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بانخفاض المصاريف في تلك

الفتـــره وانخفـــاض تكلفـــة البضـــاعة المباعـــة و كفـــاءة الإدارة فـــي إدارة موجـــودات الشـركة وعنـد مقارنـة هـذه الفتـره مـع سـنة الأسـاس نجـد بـأن هنـاك ارتفاعـاً فـي العائـد على الموجودات ويعود ذلك إلى تحسن عملية العرض و الطلب في تلك الفتر'.

كمـا يتبـين لـدينا وجـود انخفـاض فـي كـل مـن سـنة 2007 و 2008 ويعـود ذلـك إلـى ارتفـاع صـافي الـربح بنسـبة 14% فـي سـنة 2007 و إنخفـاض بنسـبة 11 % فـي سـنة 2008 تقريـةً مقارنـة مـع مجمـوع الموجـودات بنسـبة 83% و8% تقريبـاً علـى التـوالي ، عنـد تشـخيص الأسـباب نجـد بـأن هـذه الأسـباب مرتبطـة بارتفـاع تكلفـة البضـاعة المباعـة وارتفـاع المصـاريف ويعـود ذلـك إلـى أثـر الأزمـة الماليـة ، وعنـد مقارنـة هـذه الفتـره مـع سـنة الأسـاس نلاحـظ أيضـاً أنـه يوجـد إنخفـاض فـي النسـبة ويعود ذلك إلى الأزمة المالية وما كان لها أثر على عملية العرض والطلب.

ونلاحـظ أنـه خـلال سـنة 2009 و2010 كـان هنـاك تحسـن لنسـبة العائـد علـى الموجـودات بحيـث ارتفعـت بنسـبة 31% و17% ويعـود ذلـك إلـى زيـادة فـي صـافي الـربح بنسـبة 39% و25% تقريبـاً علـى التـوالي مقارنـة بارتفـاع الموجـودات بنسـبة 6% و8% تقريبـا علـى التـوالي، وعنـد تشـخيص أسـباب الارتفـاع نجـد أن الاقتصـاد العـالمي باتجـاه نحـو التعـافي الاقتصـادي، وعنـد مقارنـة هـذه الفتـره أيضـاً مـع سـنة الأسـاس نلاحـظ انخفـاض نسـبة العائـد علـى الموجـودات ويعـود ذلـك لأثـر الأزمـة الماليـة ولكـن نلاحـظ أنـه رغـم وجـود انخفـاض ولكـن نسـبة الانخفـاض باتجـاه

النقصـــان، ونلاحـــظ تحســـن كفـــاءة الإداره فـــي الفتـــره الأخيـــره بـــإدارة أصـــول شـــركة الحكمة.

ويبـين الشـكل البيـاني التـالي التغيـرات التـي حـدثت فـي نسـبة العائـد علـى الموجـودات من سنة (2002_2010)

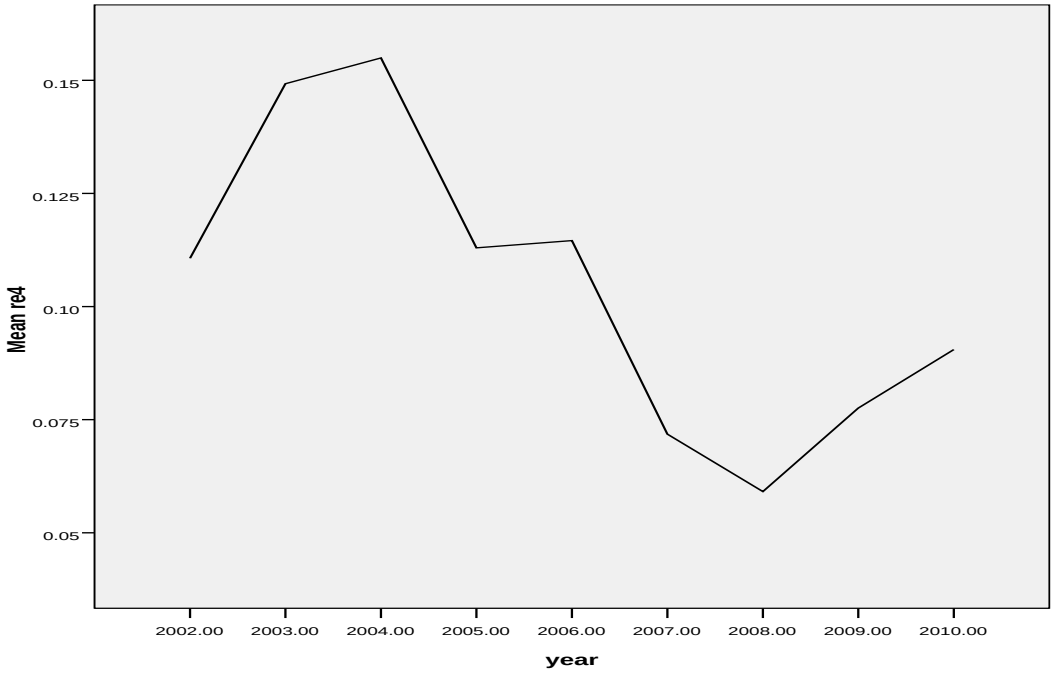

شكل رقم (7_4)

2.العائد على حقوق المساهمين

كمـا ذكرنـا سـابقا فـإن هـذه النسـبة تعتبـر مقياسـاً شـاملاً عـن الربحيـة، حيـث تعمـل علـى قيـاس مـدى قـدرة الإداره علـى تغطيـة عائـد المسـتثمرين ، كمـا أنهـا تعتبـر مؤشـراً علـى الطريـق التـي اسـتطاعت فيـة الإدارة اسـتخدام هـذه الاسـتثمارات بشـكل

مـــربح حيـــث أنـــه كلمـــا ارتفعـــت النســـبه فهـــذا يعتبـــر مؤشـــراً ايجابيـــاً، ويوضـــح الجـــدول التالي كيفية حساب هذه النسبة

جدول رقم (8_4)

العائد على حقوق المساهمين

السنة	صافي الربح (بعد الفائده والضريبة)	حقوق المساهمين	العائد على حقوق المساهمين	الزياد أو النقصان	الزيادة أو النقصان بناءً على سنة الاساس2002
2002	16,903	77,323	0.218602486		
2003	31,394	107,926	0.290884495	0.33065502	0.33065502
2004	38,189	145,175	0.263054934	-0.095672206	0.203348319
2005	44,957	287,482	0.156381965	-0.405515941	-0.284628607
2006	55,957	349,799	0.159969011	0.022937722	-0.268219617
2007	64,193	424,657	0.151164351	-0.055039781	-0.308496649
2008	57,119	608,995	0.093792231	-0.379534721	-0.57094618
2009	79,318	683,257	0.11608809	0.237715406	-0.468953477
2010	99,527	750,300	0.132649607	0.14266336	-0.393192596

كمـــا يبـــين الجـــدول أعـــلاه التغيـــرات التـــي حـــدثت فـــي نســـبة العائـــدعلى المســـاهمين خـــلال الســـنوات التســـع الماضـــية، إذ نلاحـــظ هنـــاك ارتفاعـــاً فـــي العائـــد علـــى حقـــوق المســـاهمين فـــي ســـنة 2003 بنســـبة 33% ويعـــود ذلـــك إلـــى الارتفـــاع فـــي صـــافي الـــربح بنســـبة 86% تقريبـــاً مقابـــل ارتفـــاع فـــي حقـــوق المســـاهمين بنســـبة 40%، وعنـــد

تشخيص أسباب ارتفاع نسبة العائد على المساهمين نجد بأن هذه الأسباب مرتبطة بانخفاض تكلفة البضاعة وانخفاض المصاريف ويعود ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي في تلك الفترة.

كما نلاحظ انخفاض نسبة العائد على المساهمين في سنة 2005 و2006 وذلك بنسبة 10% و4% تقريباً على التوالي ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي الربح بنسبة 22% و18% تقريباً على التوالي ومقابل ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 35% و98% وعند تشخيص الأسباب نجد بأنه يوجد ارتفاع في إجمالي نسبة الزياده المصاريف في تلك الفتره .

كما يتبين لنا أنه يوجد ارتفاع بنسبة العائد على حقوق المساهمين بنسبة 2% حيث كان هناك ارتفاع في صافي الربح بنسبة 24% يقابله ارتفاع في حقوق المساهمين بنسبة 22% وعند تشخيص الأسباب نجد بأنه يوجد انخفاض في تكلفة البضاعة والفوائد و المصاريف المدفوعة .

كما يتبين لدينا أنه خلال فترة 2007 و2008 وجدنا هناك انخفاضاً في نسبة العائد على حقوق المساهمين بنسبة 6% و38% تقريباً على التوالي حيث كان هناك ارتفاع في صافي الربح في سنة 2007 بنسبة 15% تقريباً وانخفاضاً في سنة 2008 بنسبة 11% تقريباً مقابل ارتفاع في حقوق المساهمين بنسبة 21% و43% تقريباً على التوالي، وبعد تشخيص أسباب هبوط نسبة العائد على حقوق المساهمين نجد بأن أسباب الهبوط مرتبط بارتفاع نسبة الزياده في المصاريف

فـــي تلـــك الفتـــره ويعـــود ذلـــك إلـــى أثـــر الأزمـــة الماليـــة العالميـــة التـــي حـــدثت فـــي تلـــك الفتـــرة، كمـــا يتبـــين لـــدينا عنـــد مقارنـــة هـــذه الفتـــره مـــع ســـنة الأســـاس وجـــود ارتفـــاع فـــي نسبة انخفاض العائد على حقوق المساهمين ويعود ذلك إلى أثر الأزمة المالية.

كمـــا يتبـــين لـــدينا أنـــه خـــلال فتـــرة 2009 وجـــود ارتفـــاع فـــي نســـبة العائـــد علـــى حقـــوق المســـاهمين ويعـــود ذلـــك إلـــى ارتفـــاع صـــافي الـــربح بنســـبة مقابـــل ارتفـــاع حقـــوق المساهمين بسنة 2010.

ويبـــين الشـــكل البيـــاني التـــالي التغيـــرات التـــي حـــدثت فـــي نســـبة العائـــد علـــى حقـــوق المساهمين من سنة (2002_2010)

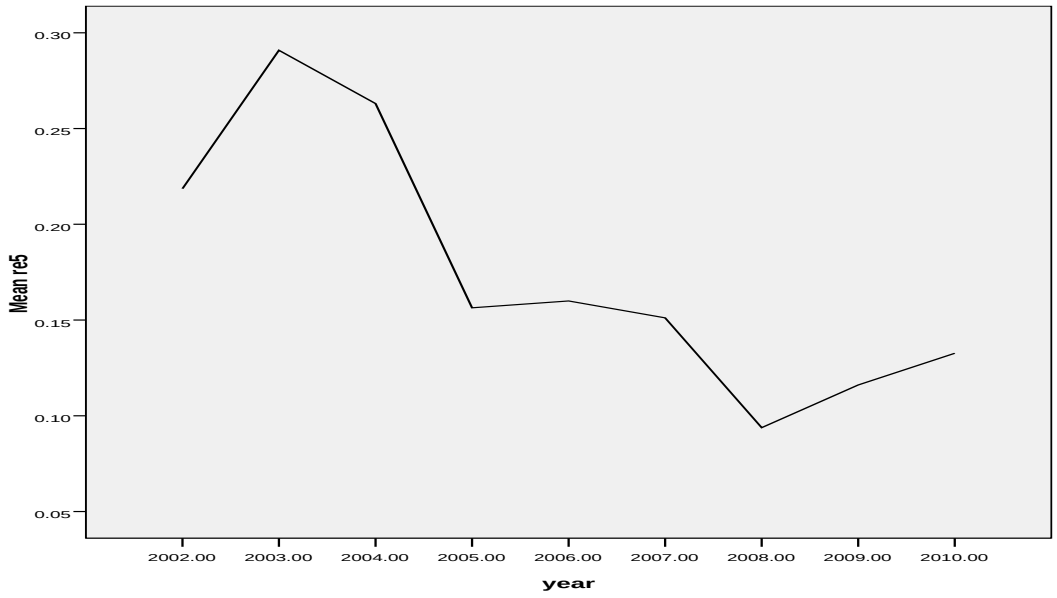

شكل رقم (8_4)

جدول رقم (4_9)

متوسط حسابي للمؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

اسم المؤشر	مؤشر النقدية	مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي	العائد على الاصول من التدفق النقدي
متوسط حسابي بناء على سنة الاساس%(2002)	**-29.48**	**-1.97**	**-36.48**

جدول رقم (4_10)

متوسط مؤشرات الربحية

اسم المؤشر	مؤشر حافة الربح	مؤشر صافي ربح العمليات	مؤشر صافي الربح	مؤشر العائد على الموجودات	مؤشر العائد على حقوق المساهمين	مجموع المتوسط الحسابي لمؤشرات الربحية
المتوسط الحسابي بناء على سنة الأساس(2002) %	**-6.24**	**-14.38**	**21.86**	**-6.18**	**-22**	**-11**

عند الرجوع إلى الجداول السابق للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

هل توجد علاقة بين مؤشر النقدية التشغيلية و تحسين التنبؤ بالربح؟

عندما نقوم بقارنة متوسط مؤشر النقدية بناء على سنة الأساس الذي قمنا باحتسابه سابقاً و كانت قيمته (29.84%-) و نقارنه بالوسط الحسابي لمؤشرات الربحية بناء على سنة الأساس التي كانت قيمتها(11%-) سوف نجد أن هناك تراجعاً لأربعة مؤشرات من أصل خمسة مؤشرات من مؤشرات الربحية الأمر الذي يقودنا للاستنتاج أن التراجع في مؤشر النقدية له الأثر السلبي على مؤشرات الربحية و بالتالي فإنه كلما تحسن مؤشر النقدية كان ذلك ذا أثر ايجابي على مؤشرات الربحية و على مقدرة الشركة على التنبؤ بأرباحها والعكس صحيح في حالة تراجع مؤشر النقدية.

عند الرجوع إلى الجداول السابق للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

هل توجد علاقة بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي و تحسين التنبؤ بالربح؟

عندما نقوم على مقارنة متوسط مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي بناء على سنة الأساس الذي قمنا باحتسابه سابقاً و كانت قيمته (1.92%-) و نقارنه بالوسط الحسابي لمؤشرات الربحية بناء على سنة الأساس والتي كانت قيمتها(11%-)

سوف نجد أن هناك تراجعاً لأربعة مؤشرات من أصل خمسة مؤشرات من مؤشرات الربحية الأمر الذي يقودنا للاستنتاج أن التراجع في مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي له الأثر السلبي على مؤشرات الربحية و بالتالي فإنه كلما تحسن مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي كان ذلك ذا أثر إيجابي على مؤشرات الربحية و على مقدرة الشركة على التنبؤ بأرباحها والعكس صحيح في حالة تراجع مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي، وننوه إلى أنه على الأغلب كلما تحسنت مؤشرات (دليل) النشاط التشغيلي سوف ينعكس ذلك بشكل إيجابي على مؤشر النقدية وبالتالي على مؤشرات الربحية.

عند الرجوع إلى الجداول السابقة للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

هل توجد علاقة بين مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي و تحسين التنبؤ بالربح؟

عندما نقوم على مقارنة متوسط مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي بناء على سنة الأساس الذي قمنا باحتسابه سابقاً و كانت قيمته (36.48) نقارنه بالوسط الحسابي لمؤشرات الربحية بناء على سنة الأساس والتي كانت قيمتها (11%-) سوف نجد أن هناك تراجعاً لأربعة مؤشرات من أصل خمسة مؤشرات من مؤشرات الربحية الأمر الذي يقودنا للاستنتاج أن التراجع في مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي له الأثر السلبي على مؤشرات

الربحيـــة و بالتـــالي فإنـــه كلمـــا تحســـن مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول مـــن التـــدفق النقـــدي كـــان ذلـــك ذا أثـــر إيجـــابي علـــى مؤشـــرات الربحيـــة و علـــى مقـــدرة الشـــركة علـــى التنبـــؤ بأرباحهـــــا والعكـــــس صـــــحيح فـــــي حالـــــة تراجـــــع مؤشـــــر النقديـــــة.

4_2 اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية الأولى (HO1):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح. ويبين الجداول التالية النتائج المرتبطة بذلك.

1. **مؤشر النقدية التشغلية و التنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح).**

جدول (4_11)

تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (حافة مجمل الربح).

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.31	0.10	−0.31	0.75	0.42

من الجدول (4_11) يتضح بأن معامل الارتباط بين النقدية التشغلية والتنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح) بلغ (0.31) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 0.75 و نستنتج من ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فاقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح على مؤشر (حافة مجمل الربح).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح).

2. **مؤشر النقدية التشغلية و التنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي ربح العلميات).**

جدول (12_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (صافي ربح العلميات)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.53	0.28	−0.53	2.70	0.14

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين النقدية التشغلية والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي ربح العمليات) بلغ (0.53) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 2.70 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا توجد علاقة ذات

دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر النقديـــة التشـــغيلية وتحســـين التنبـــؤ بـــالربح علـــى مؤشـــر (صافي ربح العلميات).

وبهـــذا تقبـــل الفرضـــية العدميـــة التـــي تـــنص علـــى عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر النقديـــة التشـــغيلية وتحســـين التنبـــؤ بـــالربح مـــن جهـــة مؤشـــر (صافي ربح العلميات) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر النقديـــة التشـــغيلية وتحســـين التنبـــؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي ربح العلميات).

3. مؤشر النقدية التشغلية و التنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح)

جدول (13_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغلية والتنبؤ بالأرباح، مؤشر **(صافي الربح)**

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.77	0.59	-0.77	10.25	0.02

من الجدول (4_13) يتضح بأن معامل الارتباط بين النقدية التشغيلية والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح) بلغ (0.77) وأن قيمة الاحصائي (ف) كانت 10.25 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح على مؤشر (صافي الربح).

وبهذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلي وتحسين التنبؤ (صافي الربح).

4. مؤشر النقدية التشغلي و التنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد الى الموجودات).

جدول (4_14)

تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغيلية والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (**العائد الى الموجودات**)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.35	0.12	-0.35	0.97	0.36

من الجدول (14_4) يتضح بأن معامل الارتباط بين النقدية التشغيلية والتنبؤ بالأرباح مؤشر **(العائد الى الموجودات)** بلغ (0.35) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 0.97 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح على مؤشر **(العائد الى الموجودات)**.

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر **(العائد الى الموجودات)** ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر **(العائد الى الموجودات)**.

5. مؤشر النقدية التشغيلي و التنبؤ بالارباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

جدول (15_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر النقدية التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.18	0.03	-0.18	0.25	0.63

من الجدول أعلاه يتضح بان معامل الارتباط بين النقدية التشغيلية والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين) بلغ (0.18) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 0.25 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح على مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد على حقوق المساهمين) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

وبناءً على التحليل السابق للنسب التي تختبر الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أنة يوجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% أي نسبه واحده من أصل خمس نسب وهي نسبة صافي الربح، وبالتالي فإن هناك ما نسبتة 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح، أي أربع نسب من أصل خمس تدل على عدم وجود علاقة وهي على الترتيب التالي حافة مجمل الربح، صافي ربح العلميات، العائد الى الموجودات، العائد على حقوق المساهمين بالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفاداها الرجوع إلى هذه النسبة ولكن عدم التركيز عليها بشكل كبير بالتنبؤ بتحسن الأرباح.

الفرضية العدمية الثانية (HO2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح .

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين مؤشر النقدية التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح. ويبين الجداول التالية النتائج المرتبطة بذلك.

1 -مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (حافة مجمل الربح).

جدول (16_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (حافة مجمل الربح).

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.68	0.46	-0.68	5.86	0.05

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح) بلغ (0.68) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 5.86 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وبهذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح).

2. مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي و التنبؤ بالارباح مؤشر (صافي ربح العلميات).

جدول (17_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (صافي ربح العمليات)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.85	0.71	-0.85	17.51	0.00

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي ربح العمليات) بلغ (0.85) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 17.51 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي ربح العمليات).

وبهذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي ربح العمليات) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي ربح العمليات).

3. مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي و التنبؤ بالأرباح، مؤشر (صافي الربح).

جدول (18_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر **(صافي الربح)**

الارتباط (R)	**معامل التحديد (R^2)**	**بيتا (ß)**	**ف (F)**	**الدلالة (Sig)**
0.83	0.69	-0.83	15.32	0.01

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح) بلغ (0.83) وأن قيمة

الإحصائي (ف) كانت 15.32 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح).

وبهذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي الربح).

4. مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد الى الموجودات).

جدول (19_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد الى الموجودات)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.63	0.40	-0.63	4.59	0.07

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد الى الموجودات) بلغ (0.63) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 4.59 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد إلى الموجودات).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد الى الموجودات) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد إلى الموجودات).

5. مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي و التنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

جدول (20-4)

تحليل الانحدار بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.55	0.31	-0.55	3.12	0.12

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين) بلغ (0.55) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 3.12 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فاقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد على حقوق المساهمين) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد على حقوق المساهمين).

وبناءً على التحليل السابق للنسب التي تختبر الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 60% أي ثلاث نسب من أصل خمس نسب والنسب هي مجمل الربح، صافي ربح العلميات، صافي الربح ، وبالتالي فإن هناك ما نسبته 40% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح، أي نسبتين من أصل خمس تدل على عدم وجود علاقة وهي على الترتيب التالي العائد إلى الموجودات، العائد على حقوق المساهمين بالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفاداها يمكن الرجوع إلى هذه النسبة و التركيز على النسب المتعلقة بالمبيعات بشكل أكبر بالتنبؤ بتحسن الأرباح.

الفرضية العدمية الثالثة (HO3): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح .

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح. ويبين الجداول التالية النتائج المرتبطة بذلك.

1. مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (حافة مجمل الربح).

جدول (4_21)

تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (حافة مجمل الربح).

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.44	0.19	0.44	1.67	0.24

من الجدول (4_22) يتضح بأن معامل الارتباط بين مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح) بلغ (0.44) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 1.67 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (حافة مجمل الربح).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين مؤشـر العائـد علـى الأصـول وتحسـين التنبـؤ بالربح من جهة مؤشر (حافة مجمل الربح).

2. العائـد علـى الاصـول مـن التـدفق النقـدي التشـغيلي والتنبـؤ بالأربـاح، مؤشـر (صافي ربح العلميات).

جدول (22_4)

تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (صافي ربح العمليات)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.36	0.13	0.13	1.03	0.34

مـن الجـدول أعـلاه يتضـح بـأن معامـل الارتبـاط بـين مؤشـر العائـد علـى الأصـول مـن التـدفق النقـدي التشـغيلي والتنبـؤ بالأربـاح مؤشـر (صـافي ربـح العلميـات) بلـغ (0.36) وأن قيمـة الإحصـائي (ف) كانـت 1.03 وهـي ليسـت دالـة عنـد مسـتوى 0.05 فأقـل، لـذا لا توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين مؤشـر العائـد علـى الأصـول مـن التـدفق النقـدي التشـغيلي والتنبـؤ بالأربـاح مؤشـر (صـافي ربـح العمليات).

وبهذا تقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الاصول وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي ربح العمليات) ، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي ربح العمليات).

3. **العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي و التنبؤ بالأرباح، مؤشر (صافي الربح).**

جدول (23_4)

تحليل الانحدار بين العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر **(صافي الربح)**

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.03	0.00	0.03	0.00	0.95

من الجدول أعلاه يتضح بأن معامل الارتباط بين العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح) بلغ (0.03) وأن قيمة الإحصائي (ف) كانت 0.00 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل،

لـــذا لا توجـــد علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول مـــن التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (صافي الربح).

وبهـــذا تقبـــل الفرضـــية العدميـــة التـــي تـــنص علـــى عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول وتحســـين التنبـــؤ بـــالربح مـــن جهـــة مؤشـــر (صافي الربح)، وذلك نتيجه للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول وتحســـين التنبـــؤ بالربح من جهة مؤشر (صافي الربح).

4. العائـــد علـــى الاصـــول مـــن التـــدفق النقـــدي التشـــغيلي والتنبـــؤ بالأربـــاح، مؤشـــر (العائد الى الموجودات).

جدول (4_24)

تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (العائد الى الموجودات)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.57	0.33	0.57	3.38	0.11

مـــن الجـــدول (4_25) يتضـــح بـــأن مؤشـــر معامـــل الارتبـــاط بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول مـــن التـــدفق النقـــدي التشـــغيلي والتنبـــؤ بالأربـــاح، مؤشـــر (العائـــد إلـــى

الموجـــودات) بلـــغ (0.57) وأن قيمـــة الإحصـــائي (ف) كانـــت 3.38 وهـــي ليســـت دالـــة عنـــد مســـتوى 0.05 فاقـــل، لـــذا لا توجـــد علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول مـــن التـــدفق النقـــدي التشـــغيلي والتنبـــؤ بالأربـــاح، مؤشـــر (العائـــد الى الموجودات).

وبهـــذا تقبـــل الفرضـــية العدميـــة التـــي تـــنص علـــى عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول وتحســـين التنبـــؤ بـــالربح مـــن جهـــة مؤشـــر (العائد الى الموجودات)، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين مؤشـــر العائـــد علـــى الأصـــول وتحســـين التنبـــؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد الى الموجودات).

5. العائـــد علـــى الأصـــول مـــن التـــدفق النقـــدي التشـــغيلي و التنبـــؤ بالأربـــاح، مؤشـــر (العائد على حقوق المساهمين).

جدول (4_25)

تحليل الانحدار بين مؤشر العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح، مؤشر (**العائد على حقوق المساهمين**)

الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	بيتا (ß)	ف (F)	الدلالة (Sig)
0.68	0.46	0.68	6.06	0.04

من الجدول (26_4) يتضح بأن معامل الارتباط بين العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين) بلغ (0.68) وأن قيمة الاحصائي (ف) كانت 6.06 وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والتنبؤ بالأرباح مؤشر (العائد على حقوق المساهمين)

وبهذا ترفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الاصول وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد الى الموجودات)، وذلك نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وتقبل الفرضية البديلة لها التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الاصول وتحسين التنبؤ بالربح من جهة مؤشر (العائد الى الموجودات).

وبناءً على التحليل السابق للنسب التي تختبر الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أن يوجد علاقة بين مؤشر العائد على الاصول وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% أي نسبة واحدة من أصل خمس نسب وهي العائد على حقوق المساهمين ، وبالتالي فإن هناك ما

نسبة 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح، أي أربع نسب من أصل خمس تدل على عدم وجود علاقة وهي على الترتيب التالي حافة مجمل الربح، صافي ربح العلميات، صافي الربح، العائد إلى الموجودات، بالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفاداها الرجوع إلى هذه النسبة ولكن عدم التركيز عليها بشكل كبير بالتنبؤ بتحسن الأرباح.

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات الدراسة

محتويات الفصل

5_1 نتائج الدراسة

5_2 توصيات الدراسة

5_1 نتائج الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين التنبؤ بالأرباح في شركة الحكمة للأدوية في الأردن، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتبين من خلال مجريات البحث أن النسب التي تختبر الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر النقدية التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% وهي نسبة صافي الربح، وبالتالي فإن هناك ما نسبته 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.
- يتبين من خلال مجريات البحث أن النسب التي تختبر الفرضية العدمية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر(دليل) النشاط التشغيلي وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 60% ،وبالتالي فإن هناك ما نسبتة 40% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.
- يتبين من خلال مجريات البحث أن النسب التي تختبر الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول التشغيلية وتحسين التنبؤ بالربح توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين مؤشر العائد على الأصول وتحسين التنبؤ بالربح بنسبة 20% أي

نسبة واحدة من أصل خمس نسب ، وبالتالي فإن هناك ما نسبته 80% يدل على عدم وجود علاقة بين مؤشر النقدية وتحسين التنبؤ بالربح.

- لوحظ من خلال الدراسة أن الكثير من الشركات ومنها شركة الحكمة للدواء لا تستخدم قائمة التدفقات النقدية بشكل فاعل في عملية التخطيط والرقابة وكذلك في عملية التنبؤ بالأرباح.

2_5 توصيات الدراسة

من خلال دراسة العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح و بناءً على نتائج الدراسة تكون التوصيات كالتالي:

1. زيادة الاهتمام والتركيز على استخدام بعض أساليب التحليل المالي في إدارة التدفقات النقدية لتنبؤ بتحسن الأرباح.

2. زيادة الاهتمام بالتدفقات النقدية التشغيلية والتي بدورها تعمل على تحسين الأرباح الإجمالية والعائد على الموجودات والذي ينتج عنه سداد الالتزامات المترتبة على المنشأة.

3. زيادة التركيز على مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي لما أظهره من وجود علاقة مع تحسين التنبؤ بالربح من حيث حجم المبيعات.

4. نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية، فيجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها

قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تساعد على تحسين التنبؤ بالربح.

5. التوصية بإجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة من حيث المنهجية، وأن يتم تطبيقها على عينة أكبر وفتره زمنية أكبر لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة، وتعريف الشركات بأهمية هذه الوثيقة التي أصبحت أكثر أهمية من الحسابات الختامية أو قائمة المركز المالي إن صح القول.

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1. أبــو الفتــوح، علــي فضــالة (1996).'' **اســـتراتيجية القـــوائم الماليـــة**''. القــاهرة: دار الكتب العلمية للنشر .
2. أبونصـــار ،محمـــد، و حميـــدات ،جمعـــة (2009). **معـــايير المحاســـبة والأبـــلاغ المالي والدولي** .ط2 .عمان: دار وائل للنشر.
3. جاريســون، ري إتــش و نــورين ،إريــك(2000).''**المحاســبة الأداريــة**''. ترجمــة زايــد، محمــد عصــام الــدين، وحجــاج ، أحمــد حامــد . الريــاض: دار المــريخ للنشر.
4. حمــاد، طــارق عبــد العــال (2006). **تحليــل القــوائم الماليــة لأغــراض الاســتثمار ومنح** الائتمان: **نظرة حالية ومستقبلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. الحســني، صــادق (1998). **التحليــل المــالي والمحاســبي**. ط1، عمــان، دار المجدلاوي
6. الخطيــب، خالــد، و رزق، صــالح (1991) محاســبة شــركات الأمــوال فــي أصولها العلمية والعملية. ط1، عمان.
7. الخلايلــة، محمــود (2004). **المحاســبة الماليــة: التحليــل المــالي باســتخدام البيانات المحاسبية**. ط 1، عمان: دار وائل للنشر.

8. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASCF)،(2010).''**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**''.ترجمة جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان

9. رمضان، زياد (1983). ''**التحليل المالي للغايات الادارية في المنشآت التجارية والصناعية**'' .عمان : الجامعة الأردنية.

10. الزبيدي، حمزه محمود (2000). '' **التحليل المالي : تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل** ''. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

11. الشنطي،أيمن، و شقر، عامر(2005). **الاداره والتحليل المالي** . ط1. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

12. العامري، محمد (2007). **الإداره المالية**. عمان : دار المناهج للنشر

13.عبد اللطيف ، ناصر نور الدين (2006). **أساسيات المحاسبة المالية في المنشأت الخدمية والتجارية والصناعية**، الأسكندرية: الناشرون الدار الجامعية.

14. غرايبة، هشام و خان، محمد (1995).**الإداره المالية** .عمان: مركز الكتب الأردني

15 ..لطفي، أمين السيد(1998). '' **التحليل المالي للتقارير القوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية و الأستثمارية في الأوراق المالية**''. القاهره : دار النهضة العربية.

16. محمـــد ، منيـــر، و إســـماعيل، إســـماعيل، و نـــور ،عبـــد الناصـــر(2005) .**التحليل المالي** " **مدخل صناعة القرار** ".عمان : دار وائل للنشر

17. مطـر، محمـد، (2010). **الأتجاهـات الحديثـة فـي التحليـل المـالي والائتمـاني** . ط3 ،عمان: دار وائل للنشر.

18. مطر،محمـــد و ســـويطي، موســـى ،(2008). التأصـــل النظـــري للممارســـات المهنية المحاسبية. ط2،عمان: دار وائل للنشر.

19. ميجـــز، روبـــرت و هاكـــا، ســـوزان، و وليـــامز، جـــان و بيتنـــر، مـــارك ،(2006) . ''**المحاســـبة أســـاس لقـــرارات الاعمـــال**''. ترجمـــة باســـيلي ، مكـــرم والديسطي،محمد .الرياض: دار المريخ للنشر.

20. النعيمـــي، عـــدنان، و التميمـــي، ارشـــد ،(2008). **التحليـــل والتخطـــيط المـــالي: اتجاهات معاصرة**، ط1 . عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثانياً : الرسائل الجامعية:

21. أبوعويضـــة، هـــاني ســـليمان، (1998). قائمـــة التـــدفقات النقديـــة وأهميـــة الأفصـــاح عنهـــا فـــي ســـورية. (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة)، جامعـــة دمشـــق، دمشق، سوريا.

22. الوشـــلي، أكـــرم(2002).قـــدرة مقـــاييس التـــدفقات النقديـــة والـــربح المحاســـبي علـــى التنبـــؤ بالتـــدفقات النقديـــة للبنـــوك التجاريـــة فـــي الأردن.(رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــوره)، جامعة أل البيت، عمان، الأردن.

23. بصـــول، ربـــا ماجـــد، (2002) . قائمـــة التـــدفقات النقديـــة وملائمتهـــا لأتخـــاذ القـــرارات الأداريـــة. (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة)، جامعـــة اليرمـــوك، عمـــان، الأردن.

24. الحـــداد، جمـــال رمضـــان، (2006) دور ادارة التـــدفقات النقديـــة فـــي كفـــاءة توظيـــف الأمـــوال المصـــارف التجاريـــة الليبيـــة. (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة)، جامعة أل البيت، عمان، الاردن.

25. الســـيد، عبـــد الناصـــر،(2008). الأهميـــة النســـبية للنســـب الماليـــة المشـــتقة مـــن قائمـــة التـــدفقات النقديـــة فـــي تقيـــيم الســـيولة وجـــودة الأربـــاح وذلـــك مـــن وجهـــة نظـــر محللـــي الأئتمـــان فـــي البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة ومحللـــي الأوراق الماليـــة فـــي بورصـــة عمـــان. (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة)، جامعـــة الشـــرق الأوســـط للدراســـات العليـــا، عمان، الأردن.

26. العبينـــي، مهنـــد أحمـــد، (2008). أثـــر التـــدفقات النقديـــة التشـــغيلية علـــى النســـب الماليـــة فـــي الشـــكات الصـــناعية المســـاهمة فـــي الاردن. (رســـالة ماجســـتير غيـــر منشورة)، جامعة أل البيت، عمان، الاردن.

References:

- books

1. Argenti, F.C**." Discerning the Cracks of Company Failure", Director**, October,1983,pp67-73

2. Bernstein A. Leopold(2001),**Financial Statement Analysis**,Irwin

3. Donald E.kieso and other (2007). **Intermediate Accounting**, tenth edition, John Wily and sons ine, New York

4. Donald E.kieso and other (2003). **Intermediate Accounting**, eleven edition, john wily and sons ine, New York

5. Gibson, H.charles(2001)**, Financial Statement Analysis,** South-Western college, Publishing

6. Mosich A.N and Larsen E. J (1983),**Intermediate Accounting**, McGraw Hill Book Company , p.934

7. Scott Besley and Eugenef. Brigham,(2000) **Essentials of Managerial Finance**, the Dnydenpness Harrcourt College Publishers,12 editions, p91

8.James G and van Horne,(1992) **Financial Management and Police** , Ninth edition, Prantice – Hall, International. New York,,p720.

9.Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F. (2003). **Financial Statement Analysis** , 8th Ed . New York: McGraw - Hill Companies, Inc.

-periodical

10. AICPA,APB Opinion No.3, (1963)**The Statement of Sources and Applications of Funds** AICPA, ,p. 16

11.AICPA,APB Opinion No.19, (1981), **Reporting Changes in Financial Position**,AICPA, p.14.

12. Arthur,Neal,and cheng,marco(2009),Cash flow disaggregation and the prediction of future earning.**Accounting&Finance**,volume50, Issue 1, pp1_30

13FASB, SFAS, No.95,**Staement of Cashflows**, FASB, p. 34.

14**.** Hollister, Jean (2007), An investigation of Investors use Reported and Accrual Information for eight countries. **The Journal of Applied business research,** fourth quarter

15. Hewitt,Max (2009),Improving investors' Forecast Accuracy when Operating Cash Flow and Accruals Are Differentially Persistent. **The Accounting Review**,Vol.84,No.6,pp.1913-1931

Other References:-

المراجع الإلكترونية:

16. الدبعي، مأمون: 2009

(On-Line) , Available:

hhttp://vista.maktoobblog.com/1572761/

17. القشي، ظاهر: 2009

(On-Line) , Available:

.http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=3563

18.سليمان، ياسر :2010

(On-Line), Available:

http://www.syria-bourse.com/forum/showthread.php?4644

19. يوسف، أحمد: 2010

(On-Line), Available:

.http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=111af042f0c72425

20. بيرونك،مشيل:2010

(On-Line), Available

http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=27240ac4c71c315d

21.عقل: مفلح (2010) ، التحليل المالي بالنسب.

(On-Line), Available:

http://www.muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/alta7leel_almale_belnesab.htm

22. أفاق الفكر (2009)

(On-Line), Available

http://www.afaqdubai.com/vb/archive/index.php/t-13167.html

الملاحق:

1. قائمة الدخل من 2002–2010

	2003	2002
	USD'000	USD'000
Continuing operations		
Net sales	187,660	137,649
Cost of sales	92,033-	65,332-
Gross profit	95,627	72,317
Sales and marketing	-19,195	-11,192
General and administrative	13,346-	11,192-
Research and development	-7,366	-4,852
Other operating expenses	-412	-1,884
Provision for impairment of fixed assets	—	3,484-
Operating profit	55,308	36,160
Share of results of associate	310	-1,576
Financing income	518	188
Interest expense and other bank charges	-3,391	-4,102
Other income/(expense)	210	72
Profit before tax and minority interest	52,955	30,742
Tax	-21,261	-13,723
Profit before minority interest	31,694	17,019
Minority interest	-300	-116
Profit for the year/period	31,394	16,903

	2006	2005	2004
	$000's	$000's	$000's
Continuing operations			
Revenue	317,022	262,215	212,377
Cost of sales	-158,492	-126,424	-103,937
Gross profit	158,530	135,791	108,440
Sales and marketing costs	-35,014	-27,367	-19,728
General and administrative expenses	-30,328	-22,610	-15,098

Research and development costs	-18,291	-16,507	-9,672
Other operating expenses (net)	-588	-1,548	-1,950
Total operating expenses	-84,221	-68,032	-46,448
Share of results of associates	938	1,449	732
Operating profit	75,247	69,208	62,724
Flotation costs	–	-1,426	-425
Finance income	5,258	1,562	326
Finance costs	-4,958	-5,211	-3,825
Other income	49	276	224
Profit before tax	75,596	64,409	59,024
Tax	-19,639	-19,452	-20,835
Profit for the year	55,957	44,957	38,189

income statement	2010	2009	2008	2007
	$000's	$000's	s'000$	$000's
Continuing operations				
Revenue	730,936	636,884	580,656	448,796
Cost of sales 4	373,592-	332,459	-324,174	227,263
Gross profit	357,344	304,425	256,482	221,533
Sales and marketing costs	-106,673	-98,083	-90,560	-61,021
General and administrative expenses	84,755-	-66,677	56,853-	-46,012
Research and development costs	-23,608	-16,843	-22,172	-19,342
Other operating expenses	-7,213	-15,529	-6,215	-2,760
Total operating expenses	222,249-	197,132	175,800-	129,135
Adjusted operating profit	143,025	114,742	94,326	95,061
Exceptional items:				
– Revision to estimates for chargebacks, returns and rebates	7,705-	_	4,800-	
– Acquisition integration costs	7,176	_	-1,629	
Intangible amortisation	-7,401	-7,449	-7,215	-2,663
Operating profit	135,095	107,293	80,682	92,398
Finance income	346	514	817	2,029
Finance expense	-13,856	-12,827	-17,545	-10,837
Other (expense)/income	-603	-193	80	199
Profit before tax	120,982	94,787	64,034	83,789
Ta x	-21,455	-15,469	-6,915	-19,596
Profit for the year	99,527	79,318	57,119	64,193

2. المركز المالي 2002–2010

	2003	2002
ASSETS		
Non-current assets		
Intangible assets	742	809
Property, plant and equipment	56,729	40,202
Interest in associates	5,758	5,448
Deferred taxes	1,668	615
Investments in available for sale securities	354	406
Financial and other assets	1,692	1,615
49,095 66,943 86,014 76,092 96,935	66,943	49,095
Current assets		
Inventory	48,645	35,265
Other current assets	2,971	2,789
Income tax recoverable	1,201	1,843
Accounts receivable, net	47,709	44,258
Investment in cash deposits	3,581	—
Collateralised cash	—	—
Cash and cash equivalents	39,301	19,472
	143,408	103,627
TOTAL ASSETS	210,351	152,722
LIABILITIES AND EQUITY		
Current liabilities		
Income tax provision	3,545	1,173
Provisions	457	22
Trade accounts payable	12,912	7,860
Capital lease obligations	791	269
Bank overdrafts and loans	28,262	36,284
Other current liabilities	21,847	13,357
58,965 67,814 73,232 73,009 86,245	67,814	58,965
Net current assets	75,594	44,662
Non-current liabilities		
Long-term financial debts	32,154	15,052
Deferred revenue	645	624
Capital lease obligations	1,812	758
Deferred taxes	—	—
16,434 34,611 28,074 31,444 49,174	34,611	16,434
Total liabilities	102,425	75,399
Net assets	107,926	77,323

Equity		
Share capital	35,600	35,600
Treasury shares	-193	-243
Reserves	71,822	41,518
Equity attributable to equity holders of the parent	107,229	76,875
Minority interest	697	448
Total equity	107,926	77,323
TOTAL LIABILITIES AND EQUITY	210,351	152,722

	2006	2005	2004
Notes	$000's	$000's	$000's
Non-current assets			
Intangible assets	23,940	7,735	5,033
Property, plant and equipment	156,845	91,209	71,471
Interest in associate	–	7,552	6,103
Due from associate	–	2,304	1,613
Deferred tax assets	5,719	1,506	171
Available for sale investments	776	1,439	425
Financial and other non-current assets	1,242	1,276	1,189
	188,522	113,021	86,005
Current assets			
Inventories	83,720	58,017	44,365
Income tax recoverable	500	1,320	1,908
Trade and other receivables	121,846	82,634	63,732
Investment in cash deposits	–	–	7,692
Collateralised cash	5,337	5,120	–
Cash and cash equivalents	86,227	135,959	41,415
Other current assets	2,204	1,891	1,364
	299,834	284,941	160,476
Total assets	488,356	397,962	246,481
Current liabilities			
Bank overdrafts and loans	35,614	21,146	35,108
Obligations under finance leases	1,216	797	1,165
Trade and other payables	53,916	44,017	1,165
Income tax provision	8,535	5,965	4,646
Other provisions	2,577	1,233	829
Other current liabilities	4,868	3,542	1,672
	106,726	76,700	73,232

Net current assets	193,108	208,241	87,244
Non-current liabilities			
Long-term financial debts	25,339	30,791	24,291
Deferred income	356	416	591
Obligations under finance leases	4,441	1,411	2,448
Deferred tax liabilities	1,695	1,162	744
	31,831	33,780	28,074
Total liabilities	138,557	110,480	101,306
Net assets	349,799	287,482	145,175
Equity			
Share capital	29,712	29,457	25,269
Share premium	111,431	110,074	–
Treasury shares	–	–	-187
Reserves	203,924	144,350	117,408
Equity attributable to equity holders of the parent	345,067	283,881	142,490
Minority interest	4,732	3,601	2,685
Total equity	349,799	287,482	145,175

	2010	2009	2008	2007
	$000's	$000's	$000's	$000's
Non-current assets				
Intangible assets	269,120	255,696	258,228	259,841
Property, plant and equipment 15	317,463	283,371	271,650	246,656
Interest in joint venture 16	–	5,451	5,453	4,543
Deferred tax assets 17	23,288	18,793	13,305	14,503
Available for sale investments 18	477	542	540	1,008
Financial and other non-current assets 19	11,357	2,270	2,077	1,290
	621,705	566,123	551,253	527,841
Current assets				
Inventories 20	182,192	160,509	154,756	140,409
Income tax recoverable	–		–	358
Trade and other receivables 21	228,703	226,841	195,843	188,275
Collateralised cash 22	3,573	2,334	819	5,628
Cash and cash equivalents 23	62,718	65,663	62,727	28,905
Other current assets	929	1,251	1,061	2,625
	478,115	456,598	415,206	366,200
Total assets	1,099,820	1,022,721	966,459	894,041
Current liabilities				
Bank overdrafts and loans	81,015	60,317	117,300	276,537

Obligations under finance leases	2,251	1,826	1,221	1,455
Trade and other payables	127,555	107,618	82,003	84,324
Income tax provision	12,621	14,857	12,016	10,583
Other provisions 26	8,641	6,153	5,392	4,475
Other current liabilities	20,540	13,671	10,502	16,662
	252,623	204,442	228,434	394,036
Net current assets/(liabilities)	225,492	252,156	186,772	-27,836
Non-current liabilities				
Long-term financial debts 27	78,040	116,119	110,414	57,662
Deferred income	335	494	695	279
Obligations under finance leases 28	6,118	6,675	5,496	5,698
Deferred tax liabilities 17	12,404	11,734	12,425	11,709
	96,897	135,022	129,030	75,348
Total liabilities	349,520	339,464	357,464	469,384
Net assets	750,300	683,257	608,995	424,657
Equity				
Share capital 31	34,525	34,236	33,857	30,229
Share premium	275,968	272,785	269,973	114,059
Own shares 34	-2,220	-2,203	-1,124	–
Other reserves	435,649	371,067	300,503	274,192
Equity attributable to equity holders of the parent	743,922	675,885	603,209	418,480
Minority interest 32	6,378	7,372	5,786	6,177
Total equity	750,300	683,257	608,995	424,657

3.قائمة التدفقات النقدية 2002–2010

	2003	2002
0		
Net cash generated from operating activities	35,756	25,331
CASH FLOWS FROM INVESTING		
ACTIVITIES		
Investment in property, plant and equipment	-20,090	-16,255
Proceeds from disposal of property, plant and equipment. . .	573	—
Purchase of intangible assets	—	—
Investment in financial and other assets	-67	-2,754
Disposal of financial and other assets	—	—
Disposal of available for sale securities	42	—
Investment in available for sale securities	—	—
Investment in/reduction of cash deposits	-3,581	—
Acquisition of subsidiary	—	—
Cash acquired on acquisition of subsidiaries	—	—
Net cash used in investing activities	-23,123	-19,009
CASH FLOWS FROM FINANCING		
ACTIVITIES		
Proceeds from the sale of treasury shares	50	825
Purchase of treasury shares	—	—
Increase in collateralised cash	—	—
Increase in long-term financial debts	22,596	3,487
Repayment of long-term financial debts	-5,493	-3,763
Increase in short-term financial debts	2,204	1,004
Repayment of short-term financial debts	-10,226	-9,246
Increase in capital lease obligations	1,843	110
Payment of capital lease obligations	-267	-84
Dividends paid	-3,013	-2,221
Net cash (used in)/generated from financing		
activities	7,694	-9,888
Net effect of currency translation on cash and cash		
equivalents	-498	3,649
Increase/(decrease) in cash and cash		
equivalents	19,829	83
Cash and cash equivalents at 1 January	19,472	19,389
Cash and cash equivalents at period end	39,301	19,472

	2006	2005	2004
Notes	$000's	$000's	$000's
Net cash from operating activities	35,250	32,713	32,842
Investing activities			
Purchases of property, plant and equipment	-49,725	-23,423	-18,043
Proceeds from disposal of property, plant and equipment	453	873	66
Purchase of intangible assets	-2,715	-562	-3,287
Investment in financial and other assets	34	-78	-643
Disposal of financial and other assets	–	–	500
Investment in available for sale securities	–	-35	-71
Reduction of cash deposits	–	7,692	-4,111
Acquisition of subsidiary undertakings	-21,633	-825	-690
Cash acquired on acquisition of subsidiary	860	4	880
Net cash used in investing activities	-72,726	-16,354	-25,399
Financing activities			
Proceeds from the sale of treasury shares	–	346	4,841
Purchase of treasury shares	–	–	-4,835
Increase in collateralised cash	-217	-5,120	–
Increase in long-term financial debts	495	25,583	–
Repayment of long-term financial debts	-12,881	-20,895	-9,670
Increase/(decrease) in short-term borrowings	1,244	-15,659	6,990
Increase/(decrease) in obligations under finance leases	3,449	-3,109	1,011
Dividends paid	-6,989	-17,800	-3,766
Dividends paid to minority shareholders	-294	-130	
Proceeds from issue of new shares	1,612	124,913	–
Costs of issue of new shares	–	-10,810	–
Net cash (used in)/from financing activities	-13,581	77,319	-5,429
Net (decrease)/increase in cash and cash equivalents	-51,057	93,678	2,014
Cash and cash equivalents at beginning of year	135,959	41,415	39,301
Foreign exchange translation	1,325	866	100
Cash and cash equivalents at end of year	86,227	135,959	41,415

	2010	2009	2008	2007
Notes $000's	$000's	$000's	$000's	$000's
Net cash from operating activities 35	144,835	118,979	74,969	53,283
Investing activities				
Purchases of property, plant and equipment	-49,121	-35,170	-56,205	-50,402
Proceeds from disposal of property, plant and equipment	1,556	1,080	1,003	906
Purchase of intangible assets	-4,074	-5,213	-9,313	-4,586
Proceeds from disposal of intangible assets	566	1,316	1,257	–
Investment in joint venture	–	2	-910	–
Investment in financial and other non current assets	-10,800	-193	-787	329
Proceeds/(investment) in available for sale investments (net)	140	–	252	-226
Acquisition of subsidiary undertakings, net of cash acquired	-23,000	–	–	-296,903
Subsequent payments relating to prior year acquisitions	–	–	-2,234	–
Finance income	346	514	817	2,029
Net cash used in investing activities	-84,387	-37,664	-66,120	-348,853
Financing activities				
Decrease/(increase) in collateralised cash	-1,140	-1,515	4,809	-291
Increase in long-term financial debts	19,045	39,275	101,685	42,464
Repayment of long-term financial debts	-59,177	-33,570	-48,933	-13,546
(Decrease)/increase in short-term borrowings	14,147	-56,983	-159,237	229,658
(Decrease)/increase in obligations under finance leases	-616	1,784	-436	126
Dividends paid	-23,073	-16,118	-14,151	-12,834
Dividends paid to minority shareholders	–	–	-385	-166
Purchase of own shares	–	-1,079	-1,124	–
Interest paid	-13,754	-13,461	-17,097	-10,166
Proceeds from issue of new shares	3,365	3,191	162,026	3,145
Costs of issue of new shares	–	–	-2,484	–
Net cash from financing activities	-61,203	-78,476	24,673	238,390
Net increase/(decrease) in cash and cash equivalents	-755	2,839	33,522	-57,180
Cash and cash equivalents at beginning of year	65,663	62,727	28,905	86,227
Foreign exchange translation movements	-2,190	97	300	-142
Cash and cash equivalents at end of year	62,718	65,663	62,727	28,905